النهج الديمقراطي

ⵜⴰⵏⵀⵊⴰⴷⴷⵉⵎⵓⴽⵔⴰⵟⵉ

إلى الأمام من أجل الاشتراكية

■ العدد : 613 ■ من 10 الى 16 يوليوز 2025 ■ الثمن: 5 دراهم

جريدة أسبوعية تصدر كل **خميس** | المدير المسؤول: **جمال براجع** | مدير النشر : **الحسين بوسحابي** | رئيس التحرير: **التيتي الحبيب**

■ عبد المومن **شباري**
فقيد النهج الديمقراطي

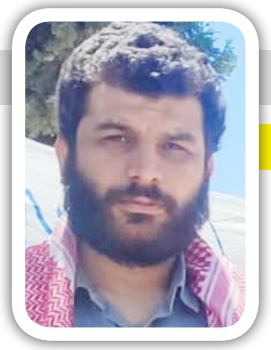

ضيف العدد

ايوب حبراوي:

إن وحدة الفصائل الديمقراطية التقدمية، أو تنسيقها الميداني على الأقل، هو الخيار الوحيد القادر على فتح أفق سياسي وتنظيمي جديد في الجامعة المغربية، في ظل الهجوم العنيف الذي يشنّه النظام على التعليم العالي العمومي

15

ضرورة توحيد النضالات الشعبية بهدف خلق ميزان قوة لصالح الجماهير الشعبية

06

الحرب التجارية الأمريكية: الأهداف والانعكاسات

11

الحركة الطلابية وتحديات واقع منظومة التعليم بالمغرب

09 08 07

كلمة العدد:

من أجل مناهضة القانون التكبيلي للحق في الاضراب

تمكنت الحكومة بتيسير من شركائها وأتباعها في مختلف المؤسسات من تمرير « القانون التنظيمي لممارسة حق الاضراب» المسجل تحت رقم15.97.رغم عدم تمكنها أبدا من احراز الشرعية الشعبية،في اطار دستور يرتقي من كونه دستور مخزني ممنوح الى دستور ديمقراطي.بادرت الحكومة الى وضع مشروع القانون،وسارعت الى حشد الأغلبية لتمريره،غير أنها لم تكن مقنعة في اعتماد قانون لا يمكن أن يكون في سياق السياق الترجعي سوى قانونا ظالما في حق الطبقة العاملة مكرسا للاستغلال الموحش لعموم الشغيلة المغربية.

بالنظر الى أن الاضراب يبقى هو السلاح الحاسم في خوض الصراع من أجل تحصين الحقوق الشغلية،كان لزاما على الدولة وحكومتها خادمة الباطرونا والبورجوازية الطفيلية أن تقوض هذا الحق باستعمال سلطة القانون الذي يخدم مصلحة الكتلة الطبقية السائدة والرأسمال المفترس ضدا على المصالح الحيوية للطبقة العاملة وعموم كادحي شعبنا.

لقد سارعت حكومة الباطرونا الزمن من أجل فرض هذا القانون التكبيلي للحق في الاضراب،متجاهلة مواقف ومطالبة بعض النقابات بالسحب الفوري والعودة الى الأساس المادي للممارسة حق الاضراب وحماية الشغيلة من الاستغلال واستبداد أرباب العمل والسلطات الرجعية. بل لم يتم أي تفاعل مع الاطراف المعنية وخاصة منها المركزيتين النقابيتين ك د ش- ا م ش وكذا ما سجلته الجامعة الوطنية للتعليم «التوجه الديمقراطي»العائدة من معارك الحراك التعليمي وما أثاره من جدل نموذجي حول مشروعية المطالب وطبيعة الممارسة النقابية ومحدوديتها.حاولت هذه التنظيمات النقابية كما بعض التنظيمات السياسية المعنية بقضايا الطبقة العاملة ومنها حزب النهج الديمقراطي العمالي وتنظيمات يسارية وديمقراطية. لقد سجلنا عدة مبادرات ميدانية منها الجماعية ومنها المنفردة.

ان هذه الخطوات التي كانت في مجملها مترددة ومتفرقة دون الادراك أهمية تحصين مكتسبات الطبقة العاملة بل حتى آفاق ومستقبل العمل النقابي برمته وكلها يتهددها الاستغلال الرأسمالي ومخالب الاستبداد المخزني في كل وقت وحين،هي خطوات كانت عبارة عن جس نبض هذا الطرف أو ذاك...

أما وقد تم تمرير القانون التكبيلي للاضراب ليتم اعتماده قريبا مع «الموسم الاجتماعي» شتنبر المقبل، فان القادم هو من هذا المسلسل هو التحضير وتحيين فرص الخوض في مراجعة مدونة الشغل بهدف المزيد من المرونة في العمل وتمكين أرباب العمل من الافلات من المحاسبة وتسريح العاملات والعمال وضرب الحق في العمل النقابي تحت مسميات المقاولة المواطنة للتغطية على تحويل العمل النقابي الى أدوات للتعاون الطبقي بشكل أو بآخر.

نحن الآن أمام حقيقة ساطعة،حيث يستمر النظام القائم في بلادنا في توفير جميع شروط تمرير القوانين والمخططات الطبقية،لأنه يبدو عاجزا على الاجابة على الأزمات المختلفة الأبعاد وخاصة منها الأزمة الاجتماعية الآخذة في المزيد من التعقيد وما قد يرافق ذلك من انتفاض أو حراكات شعبية جديدة أو حتى تمرد جماعي غير معروف النتائج.

هذه الحقيقة التي تفرض نفسها تتيح فرصا جديدة أمام كل المبادرات النضالية ذات البعد الوحدوي والشعبي.خاصة بين المركزيتين النقابيتين بدعم واحتضان من طرف الجبهة المغربية لمناهضة قانوني الاضراب والتقاعد لما لهذه الأخيرة من أهمية وتجربة نوعية مع محطات الحراك التعليمي.هي أيضا فرصة اعادة رص الصفوف وترتيب مجموع مكونات أدوات الدفاع الذاتي للجماهير في معاركها القادمة على مستويات متعددة اضافية (البطالة،التفقير،الهشاشة في العمل،الطرد الجماعي،ارتفاع الأسعار...)

انها دعوة للجميع من اجل تعبئة الجميع والاعداد لمواجهة هذا القانون التكبيلي للحق في الاضراب والنضال من أجل اسقاطه،هذا يستوجب أول ما تستوجب، تلك الارادة السياسية والاستعداد للنضال ميدانيا عبر تأطير وتنظيم العاملات والعمال وكل الأجراء وتعبئتهم على شرعية مناهضة هذا القانون التكبيلي،قانون التقاعد وما يرافقهما من مشاريع تراجعية ورجعية في اطار تلك المخططات الطبقية التي تستهدف كرامة وحقوق الطبقة العاملة والطبقات الشعبية.وهي مناسبة أيضا للقوى السياسية المناضلة المناهضة للمخزن للخوض في سبل توفير شروط معركة شاملة تهم القوى العمالية كما تهم النخب السياسية في اتجاه توفير شروط المجابهة ضد السياسات الطبقية من خلال توحيد كل الفئات المناضلة في معركة طبقية تنشد تحقيق اسقاط قانون الاضراب واسترجاع سلاح الطبقة العاملة المشروع في الدفاع عن حقوقها على طريق اسقاط كل المخططات الطبقية وتحقيق الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية والمساواة الفعلية.

Anteprima :**السحب** ■ annahjad@gmail.com • www.annahjaddimocrati.org

■ **عنوان الجريدة:** 70 زنقة ماكس كدجو - رقم 12 - الطابق 5 - انفا الدار البيضاء ■ **الهاتف:** 0668671174 ■ **ملف الصحافة :** 6 ص 1995 ■ **رقم الايداع القانوني:** 1995 /104

كلمة المكتب السياسي في المجلس الوطني الاول للقطاع النسائي

تحية الرفيقات والرفاق في القطاع النسائي لحزب النهج الديمقراطي العمالي.

المجد والخلود لشهيدات حركات التحرر الوطني عبر العالم من أجل وطن يتسع للجميع

الاف التحايا للمرأة المغربية في مواقع الصمود والنضال بالمعامل والضيعات الفلاحية والجامعات والبوادي والمناطق الهامشية.

تحية إكبار وإجلال للمرأة الفلسطينية ومقاومتها المزدوجة ضد الكيان الصهيوني الغاشم.

الرفيقات والرفاق عضوات واعضاء المجلس الوطني.

إن الرهان الاساسي على اشتغالكن واشتغالكم ليس فقط لتأنيث الحزب بالرغم من الاهمية القصوى لدلك،وإنما لجعل المرأة المغربية المناضلة في قلب لصراع الطبقي ضد المخزن وكتلته الطبقية السائدة والدفع بها لتتبوء مكانتها الطبيعية وسط حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين لصناعة الثورة إلى جانب كل المؤمنين بقضية التغيير الجدري ببلادنا وعبر العالم برمته.

الرفيقات والرفاق.

لطالما لعبت المرأة المناضلة ادوارا حاسمة في تغيير موازين القوى لصالح قوى مناهضة للامبريالية والمعادية لها،وتبقى المرأة الفلسطينية خير دليل وخير نموذج لدلك،واستطاعت المرأة الفلسطينية كأم وزوجة ورفيقة الصمود في وجه الصهيونية لاحتضان المقاومة والدفاع عنها ببسالة وبمختلف السبل وواجهت ألة القتل الصهيونية وتحدت الرجعيات العربية الخليجية والحصيلة التي من حقنا الافتخار بها هو قوافل شهيدات القضية الفلسطينية والمعتقلات بسجون كيان الغدر والارهاب الصهيوني.

وهنا نتذكر الدور الرئيسي للمراة المناضلة من خلال السيرورات الثورية التي اسقطت انظمة الاستبداد والديكتاتورية بالمنطقة العربية والمغاربية لسنة 2011 خاصة بتونس ومصر والسودان بعدهما،وهدا يحيلنا مباشرة على الدور الريادي للمرأة الرافضة لاساليب الاستغلال والاستبداد.

الرفيقات والرفاق:

يأتي مجلسكن في سياق جد حاسم يتطلب منا جميعا تحديد وتدقيق طبيعة التناقضات وتفكيكها لإزالة الغبار عن التحولات التي يشهدها العالم وعنوانها العريض هو إما مع مقاومة الشعوب او مع الامبريالية والصهيونية والرجعية،طبعا اخترنا ومعكن الخيار الاول ونعمل جميعا لاسناد مقاومة الشعوب ضد التلاتي الامبريالي الصهيوني الرجعي هدا من جهة ومن جهة أخرى يعتبر المخزن ومؤسساته الصورية من حكومة وبرلمان من أشد أعداء الشعب المغربي ضمنهم النساء وبالتالي فاليوم وجب الوقوف إلى جانب جماهير شعبنا من عاملات وعمال كادحات وكادحين مناضلات ومناضلين وليس هنالك أي حل وسط وطموحنا أقوى إن إنخرطت المرأة في مواجهة الالة المخزنية بالرغم من المحاولات البائدة على احتواء الحراكات الشعبية التي تتواجد بها المرأة المناضلة الاصيلة (حراك فكيك والريف متالين للدكر ليس للحصر).

إن جردنا ادوار المرأة المغربية في تاريخ نضال الشعب المغربي ضد السياسات الطبقية منذ الاستقلال الشكلي فهي لاتعد ولاتحصى هدا يحيلنا على المزيد من الارتباط بهموم وقضايا المرأة المغربية المناضلة والدفاع عنها اعترافا موضوعي بما قدمته بكل مراحل تطور الصراع الطبقي ببلادنا بدءا من الحركة الوطنية ثم مع تشكيل اليسار الجدري

بداية السبعينات وبعدها الانخراط النسائي بالحركة النقابية والطلابية والمعطلين.....

الرفيقات والرفاق في القطاع النسائي.

تابعنا عملكم /ن منذ المؤتمر الوطني الثالث وأكدنا على نجاحه بالرغم من بعض الصعوبات التي تحاولن الوقوف عليها وتجاوزها بروح رفاقية بهدف المصلحة العليا للحزب وماتقتضيه المرحلة الراهنة من التقدم في بلترة وتصليب وتقوية حزب النهج الديمقراطي العمالي،اختياركن واختياركم موفق لشعار» نضال مستمر لتقوية القطاع النسائي محليا خدمة لشعار البلترة والتقوية والتصليب ومساهمة في بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة «

للمجلس الوطني الاول لانه يكثف طبيعة المهام الملقاة على الحزب عموما والقطاع النسائي خصوصا.

لايمكن أن نستمر بدون نضال هو السبيل لضمان التواجد وما يزيد من وضوح المهام هو الالتفاتة المتميزة للنهوض بالفروع المحلية للقطاع النسائي بمكن القول أنكن أصبتن هدف الحزب يكفي فقط وضع برامج عملية لدلك وتوسيع خريطة القطاع النسائي بفروع الحزب والمضي قدما بخطى تابتة للوصول إلى الهدف المنشود وهدا لايمكن تحقيقه الا عبر المساهمة النسائية في بلترة وتقوية وتصليب الحزب للانخراط في المهمة المركزية المرتبطة ببناء الحزب المستقل للطبقة العاملة.

الرفيقات والرفاق:

رهانتنا كثيرة في عدد من المجالات الواجهات لكن المطلوب الان وبدون تردد هو تقوية القطاع النسائي بعلاقة جدلية مع القطاع الشبيبي.

صحيح لازلنا نطلب المزيد ثم المزيد من القطاع النسائي وهدا ممكن إن إشتغلنا ببرامج عمل تستجيب لطموحات الحزب والامكانيات المتاحة وفق القدرات الممكنة والعمل الجيد والجدي في:

-العمل وسط العاملات والكادحات والارتباط بهمومهن.

-التسريع في حملات الزيارات التنظيمة للفروع للوقوف على انشغالات الرفيقات 'الرفاق

-تجويد شروط الاشتغال وتوفير الاجواء لدلك والمزيد من الاهتمام بالشابات والطاقات الصاعدة.

-اعتماد المباديء العامة للحزب وتفعيل الديمقراطية المركزية.

-التركيز على إشعاع الحزب وسط النساء من طالبات وعاملات وكادحات وفلاحات..... الخ.

والنجاح كل النجاح لمجلسكن/م.

الرباط في 6 يوليوز2025

حزب النهج الديمقراطي العمالي بالجهة الشرقية: يدعم النضالات العمالية والشعبية وجميع المبادرات النضالية الوحدوية في مواجهة سياسة القمع والتفقير والتشريد

إن المكتب الجهوي للنهج الديمقراطي العمالي بجهة الشرق، وهو يتابع النضالات العمالية والشعبية وجميع المبادرات النضالية الوحدوية فيمواجهة سياسة القمع والتفقير والتشريد، يؤكد ويجدد تضامنه المبدئيوالمطلق واللامشروط مع عمال ومستخدمي شركة موبيليس ديف للنقل الحضري بوجدة وعمال شركة «ناظور سيريال» وعمال شركة أوزن النظافة نظافة ببني درار وعمال النظافة العرضيين الجماعة الحضرية بعين بني مطهر وعاملات وعمال المناولة بالمحطة الحرارية بجرادة وبائعي السمك بسوق ساحة سيدي عبد الوهاب وسوق لازاري بوجدة ونساء ورجال قطاعات الجماعات الترابية بسبب مجريات الحوار والتعليم ضد برمجة التكوينات خلال العطل،و الصحة بالمستشفى الجامعي محمد السادس والمستشفى الجهوي الفارابي بوجدة والمعطلين.

وعليه، وأمام استمرار العاملات والعمال في صمودهم/ن أمام الآلةالبرجوازية والرأسمالية الجشعة، ودحضهم/ن للمؤامرات الرامية إلى تصفية وإقبار هذه الملفات العمالية.

فإن المكتب الجهوي لحزب النهج الديمقراطي العمالي بالجهة الشرقية يؤكد ما يلي:

- تجديد تضامنه ودعمه السياسي لنضالات الطبقة العاملة بجميع المناطق بالجهة.
- مطالبة الدولة المغربية بالاستجابة لمطالب العمال وجميع الفئات الشعبية من معطلين و بائعي السمك و ...
- إدانته الشديدة لعدم تأدية أجور العمال عامة والتماطل في تأديتها في وقتها.
- يدعو كافة القوى السياسية والحقوقية والجماهير الشعبية للتضامن ودعم نضالات الطبقة العاملة والمشاركة في القافلة الجهوية التي سينظمها الاتحاد المغربي للشغل بجهة الشرق، مساء يوم السبت 12 يوليوز 2025 للتضامن مع عمال شركة « ناظور سيريال »

المكتب الجهوي

الأربعاء 09يوليوز 2025

شتوكة ايت بها:

حزب النهج الديمقراطي العمالي يدين الاعتداء الذي تعرضت له الرفيقة خدوج جداري ويحمل أجهزة الدولة مسؤولية غياب الأمن

على إثر ما تعرضت له الرفيقة خدوج جداري عضوة المكتب المحلي لحزب النهج الديمقراطي العمالي بأشتوكة أيت باها وعضوة اللجنة الوطنية للقطاع النسائي للحزب من اعتداء وهجوم شنيع صباح يومه الاثنين 07 يوليوز 2025 على الساعة السادسة صباحا من طرف أحد المهاجرين الأفارقة من دول جنوب الصحراء، فور وصولها إلى مقر سكناها بأيت اعميرة عائدة من اجتماع المجلس الوطني للقطاع النسائي ، حيث باغتها المعتدي وهي تهم بفتح باب منزلها، فأصابها بسكين على مستوى يدها وانتزع منها حقيبتها اليدوية، مما تسبب لها في إصابة بليغة مما تطلب نقلها إلى المستشفى الإقليمي ببيوكرى لتلقي العلاجات الضرورية وتسليمها شهادة طبية مدة عجزها 20 يوما.

أمام هذا الحادث عقد المكتب المحلي للنهج الديمقراطي العمالي باشتوكة أيت باها اجتماعا استثنائيا تدارس خلاله مجريات الحادث ومختلف جوانب الأوضاع الأمنية للساكنة بالمنطقة في ظل تزايد مظاهر الانفلات الأمني الذي باتت تعانيه ساكنة المنطقة نتيجة ما تقوم به السلطات المغربية من ترحيل وتجميع للمهاجرين الأفارقة من مختلف المدن المغربية وتكديسهم بالاقليم بهدف توفير يد عاملة للباطرونا بدون توفير وثائق إثبات الهوية والإقامة ....

وانطلاقا مما نتوفر عليه من معطيات تهم حالات االاعتداءات و غياب إجراءات ملموسة تهم حماية المواطنين والمواطنات في أرواحهم/ن ممتلكاتهم/ن وخاصة العاملات الزراعيات اللواتي يواجهن كل صباح ومساء مخاطر الاعتداءات والسرقة والتهديد في ظل غياب أدنى شروط الحماية والأمن.

فإننا في حزب النهج الديمقراطي العمالي باشتوكة أيت باها، إذ ندين بشدة هذا الاعتداء الإجرامي الخطير الذي كاد أن يودي بحياة الرفيقة، نحمل السلطات الأمنية والترابية بالإقليم كامل المسؤولية عما آلت إليه الأوضاع في المنطقة، حيث لم يعد الاعتداء على المواطنين والمواطنات حالات معزولة، بل أصبح ظاهرة يومية متكررة، ضحاياها في الغالب من النساء العاملات والعمال والفئات المستضعفة.

إن ما وقع للرفيقة ليس حالة معزولة، بل هو حلقة جديدة من مسلسل طويل من الانفلاتات الأمنية والاعتداءات التي تتعرض لها النساء العاملات في الحقول والأسواق والشوارع، دون أي تدخل جدي من الجهات المسؤولة لحمايتهن وضمان أمنهن وسلامتهن الجسدية والنفسية.

وعليه نعلن للرأي العام المحلي والوطني ما يلي:

- تضامننا المطلق مع الرفيقة خدوج جداري، وكل ضحايا العنف والتهميش.
- تنديدنا الشديد بهذا الاعتداء الإجرامي الجبان.
- مطالبتنا بفتح تحقيق عاجل ومتابعة الجاني قضائيا بما يقتضيه القانون، وجبر الضرر للرفيقة.
- مطالبتنا بتوفير الأمن للمواطنين والمواطنات،
- تحميلنا للسلطات الأمنية مسؤولية التسيب الأمني الذي تعرفه منطقة أيت اعميرة

عن المكتب المحلي .
بيوكرى:07|7|2025

الرباط: حزب النهج الديمقراطي العمالي بالرباط يستنكر الزيادة في تذاكر النقل الحضري

لا للزيادة في أسعار تذاكر النقل الحضري

لنناضل جميعا ضد غلاء الأسعار

استقبل المكتب المحلي لحزب النهج الديمقراطي العمالي بفرع الرباط، باستنكار شديد، الزيادة المفاجئة وغير المبررة في أسعار تذاكر النقل الحضري بمدينة الرباط والنواحي.

وقد تفاجأ المواطنون والمواطنات بمدن الرباط وسلا وتمارة ومحيطها، ابتداء من 01 يوليوز الجاري بزيادة تتراوح بين نصف درهم (0.50) ودرهم ونصف (1.50) في سعر تذكرة النقل الحضري عبر حافلات شركة «ألزا-سيتي باص»، التي استحوذت عليها بالكامل المجموعة الإسبانية المتعددة الاستيطان «ALSA Grupo SLU» في مارس 2025.

كما عرفت أسعار تذاكر النقل عبر الترامواي بالرباط وسلا زيادة تبلغ 17%، إذ رُفع سعر التذكرة العادية من 6 دراهم إلى 7 دراهم، والزيادة في سعر تذكرة «Tram+Bus» عبر خط الحافلة رقم 30 من 8 إلى 10 دراهم، والزيادة في ثمن الاشتراك الشهري للطلبة من 150 إلى 160 درهما، وثمن الاشتراك الشهري العام من 250 إلى 270 درهما.

وتأتي هذه الزيادات لتزيد الضغط على كاهل العمال والكادحين والطلاب وعموم الفقراء، الذين سيضطرون إلى تحمل المزيد من التكاليف المالية للتنقل لأجل العمل أو الدراسة أو قضاء المصالح اليومية، علما أن هناك من يضطر إلى استعمال وسائل النقل هاته لأكثر من مرة يوميا وفي أغلب أيام الشهر.

وتنضاف هذه الزيادات المجحفة وغير المبررة إلى معاناة المواطنين مع الارتفاع المهول لأسعار مختلف الخدمات والمواد الغذائية الأساسية والخضار والفواكه واللحوم والأسماك، والتهاب أسعار الكراء في الرباط والمدن المجاورة.

كما أن من شأن هذه الزيادات أن تفتح الباب للرفع في تسعيرة باقي وسائل النقل في المدينة، وهو ما سيؤدي إلى مفاقمة الأوضاع المتردية أصلا للغالبية العظمى من الجماهير الشعبية.

بناء عليه؛ فإن المكتب المحلي لحزب النهج الديمقراطي العمالي فرع الرباط:

يعبر عن استنكاره الشديد لهذه الزيادات التي حولت العيش في مدينة الرباط إلى معاناة يومية لعموم الجماهير الشعبية، ويطالب بالتراجع عنها؛

يتضامن مع عموم ساكنة الرباط والنواحي المكتوية بنار هذه الزيادات والارتفاع المهول والمتواتر في أسعار مختلف السلع والخدمات الأساسية؛

يدعو كل القوى المناضلة بالرباط وسلا وتمارة والنواحي وعموم المواطنين والمواطنات إلى النضال المشترك ضد هذه الزيادات وضد غلاء المعيشة ومن أجل العيش الكريم.

المكتب المحلي
الرباط، في 03 يوليوز 2025

القصيبة: الجمعية المغربية لحقوق الإنسان تدق ناقوس أزمة الماء الصالح للشرب

يتابع الفرع المحلي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان بقلق بالغ وانشغال كبير ما تعرفه مدينة القصيبة من أزمة خانقة في التزود بالماء الصالح للشرب، على غير عادتها، نتيجة الانقطاعات المتكررة والممتدة، لهذه المادة الحيوية، في عز فصل الصيف حيث درجات الحرارة بلغت مستويات قياسية، مما ضاعف الطلب و الحاجة إلى هذه المادة الحيوية اكثر من اي وقت مضى .

ومما فاقم و غذى الإحساس بالغبن والحكرة لدى قسط كبير من الساكنة كون تلك الانقطاعات المتكررة والغير المعلنة تخضع ل مزاجية القائمين على شأن تدبير وتوزيع الماء بالقصيبة، انقطاعات متكررة تطال أحياءً أكثر من أخرى. أو تطال أحياء دون أخرى (إ يمهواش على سبيل الذكر، لايصلها الماء نهائيا حسب، إفادات من عين المكان)، الأمر الذي يعتبر تمييزا واضحا بين الأحياء ،كما يشكل خرقاً سافراً ل مبدأي المساواة والعدالة بين الأحياء ، و يعمق الإحساس ب الحكرة والتمييز بين المواطنين والمواطنات. والمفارقة الصادمة أن القصيبة وضواحيها كانت عبر تاريخها معروفة بوفرة مواردها المائية، وبكثرة تساقطاتها الثلجية، ما يجعل الأزمة الحالية نتيجة مباشرة لسوء التسيير وغياب العدالة في توزيع الماء من جهة، ومن جهة أخرى فهي نتيجة غير مباشرة لفشل السياسات العمومية للحكومات المتعاقبة ، في تدبير الثروة المائية . الفشل الذي أوصلنا الى وضعية « الإجهاد المائي» الذي يؤدي ثمنه اليوم، المواطنون والمواطنات من حقوقهم الأساسية في الماء.

لكل ما سبق فإننا في الجمعية المغربية لحقوق الإنسان نعلن لعموم الرأي العام ولعموم المسؤولين ما يلي:

1) نرفض رفضا قاطعا ان تنتهك حقوق الساكنة المحلية وبصفة خاصة حقها في الماء أحد الحقوق الذي يعتبر ركنا اساسيا في منظومة حقوق الإنسان الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والبيئية، وكذا في مختلف التشريعات الوطنية.

2) – نحمل مسؤولية حرمان الساكنة من الماء، للمكتب الوطني للماء الصالح للشرب ووكالته المحلية، ونشجب سياسة الاذان الصماء وكذا اللامبالاة التي تنهجها الوكالة المكلفة بتوزيع الماء تجاه احتجاجات الساكنة، ونستنكر صمت قسم التواصل بها الذي لم يكلف نفسه عناء التفاعل مع المواطنين لطمأنتهم أو إعلامهم بمواقيت انقطاعات الماء ، ودوريتها .

3) – نستنكر كذلك ما تعرفه فواتير الماء من ارتفاعات وتلاعبات غير مبررة ورسوم إضافية مجحفة (تستهدف جيوب الزبناء) تفرض على المواطنين بدعوى التأخر في الأداء، مما يثقل كاهل الأسر التي تعاني أصلاً من تبعات الأزمة الاقتصادية وغلاء المعيشة المتفاقم.

4) – نحمّل الدولة المغربية، في شخص حكوماتها المتعاقبة – مسؤولية عدم الحفاظ على الموارد المائية، نتيجة السياسات العموميةٍ الفاشلة في تدبير الثروة المائية، خصوصاً ما يتعلق بالتوجهات الفلاحية الكبرى المستنزفة للفرشة المائية، والتي ساهمت في إيصال البلاد إلى حالة إجهاد مائي خطيرة، تنعكس بشكل مباشر على الحقوق الأساسية للسكان.في أبسط متطلبات حياتهم.

5) – ندعو الجهات المعنية إلى التحلي بروح المسؤولية، والتدخل الفوري لوضع حد لهذه الأزمة، مع اتخاذ تدابير عادلة ومنصفة في توزيع الماء وتفادي الانقطاعات في الأوقات الحرجة، خاصة فترة الزوال.

6) – ندعو المواطنين والمواطنات إلى العمل على حسن تدبير الماء، وترشيد استهلاك، والعمل كل من موقعه على حماية هذه الثروة الحيوية، مع التمسك بحقهم الكامل في الولوج العادل والمستمر للماء الشروب.

عن المكتب المحلي
يوم الجمعة 4 يوليوز 2025

وجدة:

عمال شركة «موبيليس» يحتجون مجددا من اجل حقوقهم

احتشد عمال شركة موبيليس صباح يوم الثلاثاء 8 يوليوز 2205، أمام مقر جماعة وجدة، في وقفة احتجاجية نضالية عبروا من خلالها عن غضبهم العارم ورفضهم القاطع لما آلت إليه أوضاعهم المهنية والاجتماعية داخل الشركة المفوض لها تدبير قطاع النقل الحضري بالمدينة.

الوقفة، التي اتسمت بحضور نوعي ورسائل قوية، رفعت خلالها شعارات لاذعة اختزلت حجم السخط والاحتقان في صفوف العمال، من بينها: ارفع شارة الزيرو للشركة هدية، والحبيب والحليب، الجماعة بقرة خلبوها الشفارة، إلى جانب شعارات أخرى نددت بما وصفوه بالفساد، والتواطؤ، والتسيير العشوائي الذي يطبع العلاقة بين الجماعة وشركة موبليس.

وفي كلمة وصفت بالجريئة، وجه عزيز الداودي نائب الكاتب المحلي للاتحاد المغربي للشغل، اتهامات مباشرة لرئيس جماعة وجدة محمد العزاوي، معتبرا أنه ينتهج سياسة النعامة، ويتغاضى عن الخروقات المتكررة لشركة موبيليس، رغم تفاقم معاناة العمال وتردي جودة المرفق العمومي.

وأكد الداودي أن الشركة تمعن في الاستهتار بحقوق العمال، وتدهور شروط العمل، وإهمال صيانة الحافلات، لدرجة تحول أحد مستودعاتها إلى بؤرة تنبعث منها الروائح الكريهة وتنتشر فيها مظاهر

العفن، دون أي تدخل يليق بمرفق عمومي يفترض فيه تأمين خدمة نقل حضري تحفظ كرامة المواطن والعامل على حد سواء.

كما شدد المتحدث على أن الشركة تتماطل في أداء الأجور، وتهمل دفع مستحقات الضمان الاجتماعي، مما يفاقم هشاشة وضعية المستخدمين، ويجعل مستقبلهم المهني والمعيشي عرضة للمزيد من التهديد.

وقد تخللت الوقفة مسيرة رمزية جابت محيط مقر الجماعة، رفع خلالها العمال أصواتهم عاليا، مؤكدين أن معركتهم لا تزال مفتوحة، وأنهم ماضون في طريق النضال حتى انتزاع حقوقهم كاملة غير منقوصة.

عن أ.عاشور

«هِمَمْ» تدين اعتقال ومتابعات لنشطاء...

عبرت الهيئة المغربية لمساندة المعتقلين السياسيين «هِمَمْ»، عن ادانتها لما اسمته حملة الاعتقالات والمتابعات التعسفية الممنهجة، داعية إلى الالتزام بمبادئ حقوق الإنسان كما وردت في الدستور وأقرّتها المواثيق والعهود الدولية. وجاء في بيان صادر عن الهيئة:

لم يكتمل العام عن العفو الذي صدر في حق معتقلي الرأي في يوليوز 2024 حتى عادت آلة الاعتقال لسابق عهدها. في هذا السياق تتابع الهيئة المغربية لمساندة المعتقلين السياسيين «هِمَمْ» بقلق شديد حملة الاعتقالات والمتابَعات التعسفية التي طالت في الأشهر الأخيرة والأيام القليلة الماضية عددا من أصحاب الرأي في الصحافة والتدوين ومناهضة التطـبيع، ومن مناطق مختلفة من ربوع الوطن، ما ينم عن حملة ممنهجة تروم من جهة إسكات الأصوات الحرة المعارضة والمنتقدة للسياسات الرسمية، وتتغيا من جهة أخرى تخويف عامة المواطنين وثنيهم عن ممارسة حقهم في حرية التعبير.

إن ما خلصت إليه «هِمَمْ» تعززه وتؤكده العديد من الوقائع والحالات التي قامت «هِمَمْ» بدراسة ملفاتها والإحاطة بها، ونَذكر منها:

اعتقال المدونة والمعتقلة السياسية السابقة سعيدة العلمي بطريقة تعسفية دون سابق استدعاء، وزجها في أطوار محاكمة انتقامية جديدة، ناهيك عن متابعتها بالقانون الجنائي عوض قانون الصحافة والنشر الذي يخول لها الحق في المتابعة في حالة سراح. كل هذه المعطيات تؤشر أننا أمام اعتقال سياسي لا مراء فيه يفتقر منذ البداية إلى أدنى مقتضيات المحاكمة العادلة.

اعتقال الشقيقين سعيد وأيمن الشبلي أثناء مطالبتهما بالحق في شريط الفيديو الذي قضى على إثره أخوهما ياسين الشبلي تحت التعذيب، ومتابعتهما بالتهم التي أصبحت معهودة في حق معتقلي الرأي.

استدعاء المدون سعيد أوفريد من قبل محكمة الاستئناف ببني ملال وإيداعه السجن ليقضي محكومية ثلاثة أشهر نافذة على خلفية تدوينة تعود إلى سنة 2018 عبر فيها عن رأيه ومواقفه.

تأييد الحكم الابتدائي من قبل محكمة الاستئناف بالرباط في حق الصحافي حميد المهداوي، مدير نشر موقع "بديل"، بسنة ونصف السنة حبسا نافذا، وأداء تعويض مالي قدره 150 مليون سنتيم، لفائدة وزير العدل.

إن الهيئة المغربية لمساندة المعتقلين السياسيين «هِمَمْ» وبعد اطلاعها على ملفات المحاكَمات وظروف الاعتقال والمتابعات المذكورة أعلاه، وباستحضار ملفات أخرى تمت متابعتها في بيانات سابقة، لا يسعها إلا أن تعلن ما يلي:

1 – إدانتها استمرار السلطات المغربية اعتقال المواطنين على آرائهم ومواقفهم السياسية السلمية التي لا تدعو إلى أي عنف أو كراهية.

2 – شجبها توظيف السلطات المخزنية القضاء لتصفية الحسابات السياسية مع المعارضين والمنتقدين، واستعماله لتبييض قمعها لحرية الرأي والتعبير.

3 – رفضها القاطع متابعة الصحافيين والمدونين خارج قانون الصحافة وإخضاعهم للقانون الجنائي.

4 – دعوتها إلى تفعيل الدستور من خلال تمكين المتهمين من حقهم في البراءة ومتابعتهم في حالة سراح والحرص على المساواة وإحضار أطراف المحاكمات أيا كانت مناصبهم.

5 – مطالبتها بإطلاق سراح كل المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي لأن اعتقالهم مناف لكل المقتضيات الضامنة لحرية التعبير والحق في المعارضة.

6– تذكر أنه لا تنمية اقتصادية ولا انفراجا سياسيا دون الالتزام بالاحترام التام لمبادئ حقوق الإنسان التي صادق المغرب على مواثيقها وعهودها.

الثلاثاء 08 يوليوز 2025

بعض من واقع الطبقة العاملة المغربية في مؤشرات كمية وكيفية (الجزء الرابع)

بشاعة الاستغلال وتمظهرات قساوة ظروف الشغل

الهاشمي كبدة

عانت الطبقة العاملة عبر التاريخ من القساوة والشقاء والإذلال في ظروف اشتغالها. وبلغ القهر المسلط عليها ذروته إبان الثورة الصناعية، فلقد كان منتسباتها ومنتسبوها يشتغلون يوميا لساعات طوال (16 ساعة) في بينات خطيرة ومجردة من معايير الصحة والسلامة، وكانوا يتقاضون أجور زهيدة لا تفي بحاجيات العيش الأساسية، وكانوا محرومين من أي حماية قانونية واي رعاية اجتماعية. ولا تختلف شروط اشتغال المنتميات والمنتمين إلى الطبقة العاملة المغربية عن ما عانه ولازال يعانيه نظيراتهن/هم ونظرائهن/هم عبر العالم في ظل النظام الإمبريالي البشع. وبقراءة لبعض من تلك الشروط نقف على أنها متسمة ببشاعة الاستغلال لكنها متفاوتة من قطاع إنتاجي إلى أخر. غير انه بالنظر لصعوبة الإحاطة بها عند جميع الشرائح المشتغلة، فسنكتفي بملامسة بعض من مظاهر المعاناة لدى ثلاث فئات قطاعية: العاملات والعمال الزراعيون، عمال البناء والأشغال العمومية، خادمات البيوت وعاملات وعمال المقاهي.

يكابد العاملات والعمال الزراعيون المأساة مع الشغل إذ يضطرون للاستيقاظ يوميا مع الفجر، لتجبر الأمهات منهن/هم على تهيئ الوجبات الغذائية لأفراد اسرهن وعلى ترك أبنائهن في سن مبكرة مع المربيات متحملات بذلك اتعابا مالية إضافية لكلفة العيش والتطبيب والدراسة. وفي الانطلاقة إلى أماكن العمل والعودة منها ينقلن وينقلون في وسائل نقل مهترئة لا تليق لنقل الدواب فما أدراك بنقل الإنسان مما يعرضهن/هم على الدوام لحوادث سير مميتة كان أخرها فاجعة جماعة مشرع العين التابعة لقيادة سبت الكردان إقليم تارودانت بتاريخ 26 ماي 2025 والتي أسفرت عن مقتل أربع عاملات وجرح خمس حالاتهن حرجة. ويقاسي العمال والعاملات في الضيعات (في الأغلب بيوت بلاستيكية مرتفعة الحرارة والرطوبة) من ظروف القهر والاستغلال، إذ الأشغال شاقة تنتفي عنها شروط الصحة والسلامة لاسيما الوقوف لساعات طوال واستعمال المواد السامة من مبيدات ومخصبات ... مما يسبب لهن/هم أمراض مزمنة من قبيل الربو والحساسية والروماتيزم، ويواكب تلك الظروف التعرض للعنف اللفظي والنفسي واحتمال تعرض العاملات منهم للتحرش وللاستغلال الجنسي، وهذا كله مقابل تقاضيهن/هم أجور قد تتدنى في الأغلب عن الحد الأدنى للأجر في القطاع الفلاحي. وجدير بالإشارة أن العاملات بعد إنهاك قواهن وطاقتهن طيلة النهار يعدن في المساء لتنتظرهن الأعمال المنزلية. أما التمتع بالتأمين الإجباري عن المرض والرعاية الاجتماعية في هذا القطاع فأغلب العاملات والعمال غير مصرح بهن/هم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي مما يترتب عنه حرمانهن/هم وبناتهن/هم وأبنائهن/هم من التغطية الصحية والاجتماعية. وبالنسبة للمسجلات والمسجلين منهن/هم لدى هذه المؤسسة، فأرباب الشغل يصرحون بعدد ساعات وأيام العمل أقل بكثير من ساعات وأيام العمل الفعلية أو ينهبون المستحقات عن الاشتراكات الشهرية لهؤلاء والواجب أن تحول إلى هذا الصندوق مما يحرمهن/هم من التمتع بالتعويضات العائلية والتغطية الصحية وينعكس ذلك على مذخراتهن/هم للتقاعد.

ولا تقل قساوة ظروف اشتغال عمال قطاع البناء والأشغال العمومية عن قساوة ظروف اشتغال نظيراتهم ونظرائهم بالمجال الزراعي، إذ يعمد أرباب العمل، سواء أصحاب المقاولات المهيكلة أو المقاولون الذاتيون، إلى إيواء المنتسبين إلى هذا القطاع بأوراش العمل في جحور قصديرية لا تقي لا من البرد ولا من الحر ولا من المطر وتغيب عنها شروط العيش الكريم. والأنكى إذعانهم للانعدام الكلي لمعايير الشغل الآمن حيث حرمانهم من وسائل الوقاية من حوادث الشغل من قبيل الالبسة والقفازات والخوذات والأحذية وكل أدوات الحماية الخاصة بمهن البناء والأشغال العمومية مما يجعلهم عرضة لحوادث مميتة. ولا يستفيد ضحايا حوادث الشغل بهذا القطاع أو ذووهم من أي تعويض مادي وذلك جراء إمعان معظم المقاولين على عدم تأمين العمال لدى شركات التأمين. ويحرم جل شغيلة هذا القطاع من الحد الأدنى للأجر ومن الساعات اليومية القانونية للعمل ومن التغطية الصحية ومن الرعاية الاجتماعية مما يجبر ميزانياتهم الأسرية المنهوكة أصلا على تحمل أعباء التطبيب والتمريض والصيدلة ويجردهم من حقوق التقاعد والمعاش.

أما خادمات البيوت، فأوضاعهن قريبة للعبودية. إذ، بالرغم من تصديق البرلمان المخزني على القانون رقم 19.12 المنظم لشغل الخادمات والمستخدمين المنزليين والذي ضرب بعرض الحائط معيار منظمة العمل الدولية الخاص بالسن القانوني للتشغيل (18 سنة فما فوق)، فإن أغلب المنتميات إلى هذه الشريحة المشتغلة فتيات قاصرات من الفئة العمرية دون 15 سنة وافدات من الوسط القروي هن ضحايا الهدر المدرسي أو حرمن كليا من الحق في التربية والتعليم وأرغمن على امتهان هذا الشغل (تشكل الإناث أكثر من 46 % من الأطفال المزاولين لأنشطة شغلية)(31). وحري أن نؤكد على أن الكلية الشبه تامة للعائلات المشغلة للفتيات لا تصرح بهن لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ولا تمتعهن بالحد الأدنى للأجر (المقابل المالي الشهري لا يتعدى على أبعد تقدير 1000 درهم يسلم للوسيط أو للأب)، وتواضب معظم تلك العائلات يوميا على إنهاك الأجساد المتهالكة لتلك الفتيات بإرغامهن على إنجاز الأعمال المنزلية والسخرة من الصباح الباكر إلى غاية منتصف الليل مع يصاحب ذلك من تحرش جنسي وإذلال وتعنيف... مما تسبب في العديد من الحالات في فواجع في صفوفهن بلغت حد القتل، ومما دفع بالكثير منهن إلى الارتماء في أحضان الشارع ودور الدعارة...

ويتقاسم عاملات وعمال المقاهي، لاسيما في القطاع غير المهيكل، مع نظيراتهن/هم خادمات البيوت ظروف القهر والاستغلال في بيئات الشغل لكن بدرجة أقل. فالمنتسبات والمنتسبون إلى هذه الفئة الشغلية يلتحقون بأماكن العمل منذ الصباح الباكر ليمكثوا فيها إلى غاية العاشرة ليلا في خدمة الزبناء مكرهات ومكرهين على الإذعان لشروط الاستغلال ومحرومات ومحرمين من كل الحقوق الشغلية والاشتغال لقرابة ضعف ساعات العمل اليومية القانونية دون تقاضيهن/هم أي تعويض مالي عن الساعات الإضافية. ويسجل كذلك بهذا الصدد ان أرباب العمل يتعمدون تسليمهن/هم مقابلا ماليا شهريا أقل بكثير من الحد الأدنى للاجور ليطال الحيف أكثر المكلفات منهن/هم بمهام النظافة وغسل الأواني.

يتقاسم عاملات وعمال المقاهي، لاسيما في القطاع غير المهيكل، مع نظيراتهن/هم خادمات البيوت ظروف القهر والاستغلال في بيئات الشغل لكن بدرجة أقل. فالمنتسبات والمنتسبون إلى هذه الفئة الشغلية يلتحقون بأماكن العمل منذ الصباح الباكر ليمكثوا فيها إلى غاية العاشرة ليلا في خدمة الزبناء مكرهات ومكرهين على الإذعان لشروط الاستغلال ومحرومات ومحرمين من كل الحقوق الشغلية

والتشخيص ذلك، فإن السياسات التي انتهجها النظام المخزني ولازال ينتهجها في المجال الشغلي هي المسؤولة عن تفاقم أوضاع القهر والاستغلال داخل وخارج بيئات العمل للمنتسبات وللمنتسبين إلى الطبقة العاملة المغربية سواء الواردة في التشخيص أو غير الواردة فيه. فالإمعان في نقل العاملات والعمال إلى ومن أماكن العمل في وسائل نقل مخصصة اصلا لشحن البضائع في تواطوء مفضوح مع ارباب العمل الجشعين والمستهترين بالأرواح البشرية، والتقاعس في وقف النزيف المتواصل لإزهاق مزيد من أرواح أولئك جراء تغاضي سلطات المراقبة الطرقية عن تطبيق المقتضيات القانونية الخاصة بالسير والجولان، يندرج في إطار الاختلالات التي يتعين أن تحاسب عنها أجهزة النظام المخزني. وتترسخ جدور العنف اللفظي والنفسي والجنسي المسلط على عناصر الطبقة العاملة، وانتفاء شروط الصحة والسلامة عن بيئات العمل، وانتهاك الحق في التمتع بوسائل الوقاية من حوادث الشغل والتأمين عنها، وخرق عدد ساعات العمل القانونية اليومية، والحرمان من التعويض عن الساعات الإضافية ومن الحد الأدنى من الأجور، في عجز جهاز التفتيش الشغلي وتواطوء بعضه مع أرباب العمل في انتهاكاتهم للحقوق الشغلية للعاملات والعمال ليبقى الاستمرار في الامتناع عن تصحيح الوضع من مسؤليات السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية للنظام المخزني. بينما يلقى حرمان أفراد الطبقة العاملة من التصريح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ونهب المستحقات المالية عن الاشتراك فيه التفسير في الفساد المستشري في إدارة ذلك الصندوق المتسترة او المتواطئة مع الباطرونا الفاسدة، ليظل التمادي في استفحال الوضع من مسؤولية السلطات الرقابية والقضائية للدولة المخزنية.

حرمان أفراد الطبقة العاملة من التصريح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ونهب المستحقات المالية عن الاشتراك فيه التفسير في الفساد المستشري في إدارة ذلك الصندوق المتسترة او المتواطئة مع الباطرونا الفاسدة، ليظل التمادي في استفحال الوضع من مسؤولية السلطات الرقابية والقضائية للدولة المخزنية.

ضرورة توحيد النضالات الشعبية بهدف خلق ميزان قوة لصالح الجماهير الشعبية

م.س

يعرف الشارع المغربي حركية نضالية عارمة بسبب الهجوم المخزني الكاسح على ما تبقى من مكتسبات حققها الشعب المغربي وأدى فيها ثمنا باهظا تجلى في العديد من الشهداء والمعتقلين والمنفيين، هذا الهجوم تجلى في تفويت القطاعات الإنتاجية والخدماتية العمومية إلى الرأسمال المحلي والأجنبي. اليوم أصبح الهجوم يستهدف القوت اليومي للشعب، فالزيادات المتتالية في أسعار المواد الغذائية والمحروقات، الناتجة عن تحكم المافيات الاحتكارية في هذه القطاعات الإستراتيجية، منذ بداية ثمانينات القرن الماضي، طبقا لوصفة صندوق النقد الدولي التي تهدف إلى التخلي التدريجي للدولة عن هذه القطاعات الحيوية وتفويتها للرأسمال الخاص، تحت ذريعة إرساء أسس الحكامة الجيدة والناجعة. فبعد أن استولى الرأسماليون الكبار على قطاعات تغذية الشعب، أساسا، الدقيق والسكر والزيوت وبعد إقدام النظام على ضرب صندوق المقاصة ليزيد من أرباح الرأسماليين، يحاول الآن، تصفية ما تبقى من قطاعي التعليم والصحة العموميين، عبر التخريب الممنهج للمدرسة العمومية والمستشفيات ومراكز الصحة في مختلف المناطق وتشجيع المدارس والجامعات الخصوصية وكذلك توسيع شبكة المصحات الخصوصية «اكديتال» وغيرها. تجلت هذه السياسة في التخفيض الممنهج لميزانيات هذين القطاعين بشكل متزايد، وهو ما نتج عنه الحد من توظيف الموارد البشرية الكافية من أطر وأعوان وكذلك التقشف الفاضح في التزويد بالمستلزمات المادية الضرورية. فقطاع، التعليم، يعتبره صندوق النقد الدولي سلعة قابلة للتداول في سوق العرض والطلب، لذلك يجب على الدولة أن تكف عن الاستثمار فيه لا من حيث بناء المدارس والمعاهد والكليات ولا من حيث توظيف الأساتذة والأستاذات، لذلك عمد النظام إلى إرساء سياسة التوظيف عبر التعاقد مع الأساتذة، ثم بعد ذلك سيطبقه على الأطباء وأطر التمريض.

فالهدف المقصود، على المدى المتوسط والطويل، هو توفير يد عاملة مضمونة رهن إشارة الرأسمال المستثمر في هذين القطاعين، بعد أن تؤول ملكية كافة المدارس والكليات والمستشفيات ومراكز الصحة إلى القطاع الخاص، فترسانة القوانين المعدة كلها تصب في هذا التوجه. الأساتذة والأستاذات الذين فرض عليهم التعاقد كانوا واعين بهذه الخطة الجهنمية، بحيث فطنت هذه الفئة مبكرا بهذا المخطط الذي يستهدف استقرارهم وكرامتهم. هذا الوعي هو الذي دفعهم إلى تأسيس تنسيقيتهم الوطنية، الإطار الوحدوي الذي يتحكمون في قيادته بعيدا عن بيروقراطية جل النقابات التعليمية التي زكت هذا البرنامج، منذ بداياته، والتي تتظاهر اليوم بالتصدي له. إن مطلب هذه الفئة المتمثل في إلغاء التعاقد وإدماجهم في أسلاك الوظيفة العمومية، إنما هو مطلب الشعب المغربي قاطبة، ألا وهو الحفاظ على المدرسة العمومية، كحق انتزعته الجماهير الشعبية بنضالاتها المريرة، فيكفي الرجوع إلى انتفاضة 23 مارس 1956 التي اندلعت في مدينة الدار البيضاء بسبب محاولات إقصاء التلاميذ من التمدرس، وهي الانتفاضة التي أخمدها النظام باستعمال الطائرات الحربية والدبابات والتي ذهب ضحيتها المئات من المواطنات والمواطنين تم دفنهم في مقابر جماعية. هذا المطلب يتم التعبير عنه، اليوم، من طرف الأستاذات والأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد، وهو تجديد للعهد حول هذا الحق المقدس الذي يضمن توفير تعليم مجاني وموحد لكل بنات وأبناء الشعب المغربي. نفس المسار يعرفه قطاع الصحة العمومية، لكن بوتيرة أقل، نظرا لعدم توحيد نضال الأطر الطبية، بالخصوص تنسيقية طلبة الطب وتنسيقية أطر التمريض. إن إمكانية التنسيق بين تنسيقيات قطاع التعليم وقطاع الصحة العمومية، من شأنه أن يشكل لبنة رئيسية ومركزية في صد الهجوم المخزني على هذين القطاعين الحيويين.

أما قطاع المحروقات، فإن النظام فكك الشركة العمومية لتكرير البترول «لاسامير» التي كانت تستورد البترول الخام ويتم تكريره من طرف الأطر والعمال المغاربة وهو ما كان يوفر مخزونا استراتيجيا يساهم في استقرار الثمن أمام التقلبات المستمرة التي تعرفها سوق البترول التي تخضع لسياسات التكتلات الاحتكارية التي تهيمن عليه الامبريالية الأمريكية والدول المصدرة للنفط التي تخضع بالمطلق لتوجيهاتها. فمنذ تفكيك هذه المنشاة، استولى بعض الرأسماليين على تجارة هذه المادة، عبر استيراد البترول المكرر وتخزينه في محطاتهم الخاصة، قصد التحكم في سعره بما يوفر لهم هامشا كبيرا من الربح. إن جشع الرأسمال لا يعرف الحدود ولا يهمه مصير ما يناهز عشرين مليون من المغاربة الذين أصبحوا يعيشون تحت عتبة الفقر المطلق، وهو ما بينته إحصائيات ما سمي بتقديم الدعم للمحتاجين خلال فرض حالة الطوارئ الصحية أثناء انتشار جائحة كورونا بدية سنة 2020.

> المطلوب المزيد من التنسيق بين القوى التي تدافع عن حق الجماهير الشعبية في الحرية والديمقراطية والعيش الكريم من أجل خلق موازين قوة، وحدها القادرة على التصدي للهجوم الكاسح الذي تقوم به البورجوازية الاحتكارية ونظامها السياسي، وكلاء الشركات العابرة للقارات.

أمام تنامي السياسات التفقيرية للشعب التي ينتهجها النظام، تخرج الجماهير الشعبية في العديد من المدن والبوادي تحتج على غلاء المعيشة وتدهور الخدمات والاستهتار بحياة المواطنات والمواطنين الذين أصبحوا رهينة لمصالح الرأسمال الاحتكاري، لكن مقابل هذه الاستعدادات النضالية الهائلة التي يعبر عنها الشعب من خلال وقفاته واحتجاجاته ضد الغلاء وتردي الأوضاع في المدارس والجامعات العمومية وكذلك في ما تبقى من المؤسسات الصحية العمومية، بالإضافة إلى نزع الأراضي من أصحابها وهدم البيوت في العديد من المناطق إلى غيرها من المطالب المشروعة، إلى جانب المطلب الشعبي المتمثل في إسقاط التطبيع مع الكيان الصهيوني المجرم، يلاحظ تخلف القوى السياسية والنقابية والحقوقية عن هذه النضالات الواسعة العفوية للعديد منها. إن الشعب المغربي الذي خبر التفاف النظام على المطالب المشروعة التي يرفعها من خلال بعض الإجراءات السطحية والخفيفة التي لا تمس قاعدته الأساسية المبنية على الرأسمال المحلي وكيل مصالح الشركات العابرة للقارات، قد استوعب أن الحقوق تنتزع بالنضال، من جانبه، استشعر النظام، هذا الوعي المتنامي في الأوساط الشعبية، والتي ساهمت حركة عشرين فبراير في تجدره في الأوساط الشعبية، يلتجئ إلى المزيد من القمع والتضييق على القوى المناضلة التي تحاول تأطير الجماهير الشعبية من أجل تحقيق مطالبها، عبر محاولات توحيد مختلف النضالات والتنسيق فيما بينها في أفق خلق ميزان قوة لصالح الشعب. فالمطلوب المزيد من التنسيق بين القوى التي تدافع عن حق الجماهير الشعبية في الحرية والديمقراطية والعيش الكريم من أجل خلق موازين قوة، وحدها القادرة على التصدي للهجوم الكاسح الذي تقوم به البورجوازية الاحتكارية ونظامها السياسي، وكلاء الشركات العابرة للقارات.

الحركة الطلابية وتحديات واقع منظومة التعليم بالمغرب

لعبت الحركة الطلابية المغربية عبر تاريخها الطويل دورا حاسما في الدفاع عن حقوق الطلبة ومن أجل تحقيق مطالبهم التعليمية والاجتماعية. كما كان لهذه الحركة وبشكل ملحوظ منذ ستينيات القرن الماضي دوراً مهماً في الاحتجاجات الاجتماعية الشعبية والنضال السياسي، خاصة في فترات الأزمات الاقتصادية والتحولات السياسية.

وبالرغم من أن الحركة الطلابية المغربية لها دور محوري في الدفاع عن الحقوق الطلابية والاجتماعية، إلا أنها تواجه اليوم تحديات كبيرة تتعلق أساسا بالسياسات المخزنية في مجال التعليم كفرض «القانون الإطار 51.17 لإصلاح التعليم» الذي يعزز خوصصة التعليم وحرمان أبناء الفقراء من هذا الحق الحيوي، وتدهور البنية التحتية والتاطيرية للجامعات الذي ينعكس سلبا على جودة التعليم، وبطالة الخريجين والقمع البوليسي والتشرذم النقابي...، اضافة لمخطط التطبيع الاكاديمي مع الكيان الصهيوني...، يبقى مستقبلها مرهون بقدرتها على توحيد الصفوف ومواكبة التحولات المجتمعية.

نعود في جريدة النهج الديمقراطي لموضوع الحركة الطلابية المغربية على ضوء مستجدات الموسم الجامعي 2024-2025 للوقوف على تطوراتها التنظيمية وآفاق فعلها النضالي...

الحركة الطلابية المغربية: بين فصائل مأزومة وتنسيقيات قوية

قراءة في التطورات التنظيمية والنضالية خلال الموسم الجامعي 2024 - 2025

سعد مرتاح

تطورات تنظيمية ونضالية مهمة عرفتها الحركة الطلابية المغربية خلال الموسم الجامعي 2024-2025 الذي شارف على نهايته. ولعل السمة العارمة المسجلة في الواقع التنظيمي والنضالي للحركة الطلابية المغربية هو بروز واقعين متناقضين تماما، واقع ضعف وعُقم نضال طلبة مؤسسات الاستقطاب المفتوح بقيادة الفصائل التقدمية للنقابة التاريخية المأزومة الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، وواقع تنامي وتطور مهم للتحركات النضالية الطلابية داخل مؤسسات الاستقطاب المحدود بقيادة تنسيقيات وجمعيات مستقلة كليا عن «أوطم».

1- نضال تقليدي عقيم داخل مؤسسات الاستقطاب المفتوح:

بنظرة عامة على واقع الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، وعلى فصائله التقدمية الديمقراطية، يتضح بشكل جلي أن الأزمة التنظيمية والفكرية هو العنوان البارز لها.

فهذه الفصائل تتراجع موسما بعد آخر، وتواصل فقدان العديد من مواقع تواجدها الجامعية، إضافة إلى إفرازها جيل قيادة طلابية ضعيفة فكريا وسياسيا وتنظيميا، لا تُفرق إطلاقا بين النضال السياسي والنقابي ومتى يُستعمل الخطاب النقابي والخطاب السياسي والخطاب الايديولوجي والتمفصلات الرابطة فيما بينهم، ما ساهم في المزيد من تأزمها.

هذا الواقع النضالي الضعيف، انعكس سلبا على واقع تنظيم الحركة الطلابية داخل الكليات الثلاث (كلية العلوم القانونية، كلية العلوم، كلية العلوم الإنسانية والآداب).

إن المفارقة في فصائل التوجه الديمقراطي، هو أن أوراقها وتصوراتها نوعا ما متقدمة لكن ممارساتها داخل الساحة الجامعية مختلف (متخلف) تماما عن تصوراتها، فلحد الآن لا زالت تشتغل بأشكال وآليات تقليدية منذ 5 عقود وموروثة أصلا من الأزمة (الكيفية التي تتم بها استقبال الطالب، الكيفية التي تنظم بها الأيام الثقافية الفاقدة لأي اهتمام طلابي، الحلقية التي تدوم لساعات طوال كشكل رئيسي للتقرير في المعارك..) هاته الأشكال يتضح أنها في الواقع تؤخر أكثر مما تقدم في مهمة استرجاع النقابة الطلابية.

ولا يجب إغفال ظاهرة استمرار العنف الجامعي في ظل هذا الواقع الطلابي البئيس، فقد تورطت الحركة الثقافية الامازيغية هذا الموسم في أعمال عنف حادة بموقع سلوان في إطار حرب النفوذ مع فصيل الطلبة القاعديين «الكراس»، كما بادر أنصار هذا الأخير بمارتيل لتعنيف مناضلي فصيل الطلبة القاعديين التقدميين «الممانعين»، وانجرار هذا الأخير للعنف المضاد، وهو واقع يُعدم كليا أي التفاف طلابي.

2 - تحركات طلابية نوعية داخل مؤسسات الاستقطاب المحدود:

ما يجب التأكيد عليه في تحليلنا لواقع الحركة الطلابية، هو عدم اقتصارها فقط على الفصائل التي تعتبر نفسها مكونا في الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، سواء تلك المحسوبة على التوجه الديمقراطي أو البيروقراطي، وأن فعلها لا ينحصر فقط في الأحياء الجامعية والكليات الثلاث – القانون والآداب والعلوم، فهناك معارك طلابية مهمة يجسدها الطلاب في معاهد التعليم العالي وفي كليات الطب والصيدلة فرض عليهم غياب الاتحاد الوطني لطلبة المغرب كإطار نقابي طلابي منظم إلى الانتظام في جمعيات أو تنسيقيات منظمة في أجهزة محليا ووطنيا ومستقلة

فقد شهد الموسم الجامعي 2025-2024 تحركات طلابية نضالية غير مسبوقة وجدت أوجها الكلي في معركة كليات الطب والصيدلة وطب الأسنان، وكذلك الاحتجاجات القوية التي قادتها التنسيقية الوطنية للطلبة المهندسين التي تمكنت في إفشال مخطط نيوليبرالي، ناهيك عن نضالات تنسيقية الطلبة المرضين.

ويتجلى بشكل واضح التطور النوعي للطلبة الأطباء، في المعركة والإضراب التاريخي المفتوح عن الدروس النظرية والتطبيقية والتداريب الاستشفائية لمدة سنة بالضبط، ومقاطعة الامتحانات لـ 6 مرات متتالية بنسب فاقت 90 في المئة، ما جعل إضراب طلبة الطب المغاربة يُصنف أطول إضراب في تاريخ الحركة الطلابية العالمية.

التطورات النضالية لطلاب مؤسسات الاستقطاب المحدود، انعكس بشكل مهم على واقعهم التنظيمي، فقد أفرز هذه الديناميات ما يشبه إطارات نقابية خاصة بها، ولعل تجربة اللجنة الوطنية للطلبة الأطباء أكبر مثال على ذلك، ما جعلها تبدع صيغ تنظيمية ديمقراطية متطورة وتحركات نضالية راقية مكنها بشكل كبير في إنجاح المعركة التاريخية، وإفشال المخطط المخزني لاستئصالها.

غير أن السلبي في هذه الفئة، هو انحصارها بشكل مفرط جدا على المطالب النقابية في شقيها المادي والمعنوي، وعدم استحضارها بشكل كلي، المسؤول الأول عن المشاكل الذي دفعها للنضال، وهو خوصصة التعليم واستفحال السياسات النيوليبرالية.

ورغم ذلك، لقد بين تنامي مؤسسات الاستقطاب المحدود، أن الوحدة الطلابية حول ملف مطلبي واحد مُصاغ بشكل جماهيري واسع، وبلورة قيادة ديمقراطية بغض النظر عن الانتماء السياسي والقناعات الأيديولوجية لها، مع بلورة الآليات التنظيمية للدفاع عن هذا البرنامج، هي المدخل الأساسي لنهوض حراك طلابي قوي ومنظم.

3 - في مسألة مواجهة التطبيع الأكاديمي:

شهد الموسم الجامعي 2025-2024 تطورا ملحوظا إيجابيا ومهما فيما يتعلق بمناهضة التطبيع الأكاديمي مع جامعات الكيان الصهيوني المجرم المتورطة بشكل مباشر في حرب الإبادة الجماعية، وهو ما تجلى في عدد من المحطات والوقائع والمبادرات النضالية الطلابية.

أولاها الدعوة التاريخية للجنة الوطنية طلبة الطب وطب الأسنان والصيدلة لتشكل جبهة طلابية وطنية لمناهضة التطبيع الأكاديمي، ما يوحي للوعي المتنامي داخل هذه الفئة بمخاطر التطبيع الأكاديمي مع الكيان الصهيوني من جهة، ولأهمية الوحدة الطلابية في الحد من هذه المخاطر المهولة.

كما شهد الموسم الحالي احتضان فصيل طلبة اليسار التقدمي تنظيم النسخة الثانية من الملتقى الطلابي الشبابي لمناهضة التطبيع ودعم ومساندة المقاومة الفلسطينية بجامعة محمد الخامس بالرباط وسط قمع وتطويق مخزني مهول، وقد ساهمت هذه النسخة في تطوير النضال الطلابي المناهض للتطبيع، وذلك بتنظيم ضمن فترات برنامجه، أول وقفة احتجاجية أمام وزارة التعليم العالي في هذا الموضوع، ما يفتح المجال لتطويرها مستقبلا.

هذا وعرفت كلية الآداب والعلوم الإنسانية بمارتيل تحركا طلابيا احتجاجيا عارما رافضا لحضور رئيس الحكومة السابق المتورط بشكل مباشر في توقيع اتفاقية التطبيع مع الإرهابيين الصهاينة، وقد أعطت هذه الخطوة رسالة سياسية واضحة للمصير الذي سينتظر جل المسؤولين المتورطين في التطبيع واحتضان إرهاب الكيان الصهيوني.

خلاصة:

بتحليل متأني لواقع الحركة الطلابية المغربية خلال الموسم الجامعي 2025-2024، يتضح بروز معضلة كبرى تعيق توحيد نضالات الحركة الطلابية.

فالفصائل التقدمية الديمقراطية الضعيفة المأزومة ترفض أي وحدة خارج الاتحاد الوطني لطلبة المغرب غير الموجود أصلا بشكل مادي تنظيمي.

في حين الوضع التنظيمي والإشعاعي والاعتباري القوي لتنسيقيات طلبة الاستقطاب المحدود، جعل منها ترفض ولول التفكير في الاشتغال داخل المنظمة النقابية «أوطم» معتبرة أن تطورها النضالي جاء أصلا نتيجة التخلي عن الثقل التاريخي المأزوم والمعيق لهذا الإطار على حد تعبيرها.

ورغم هذا الواقع الطلابي، فإن عناصر نهوض حركة نضالية طلابية عارمة كامنة في هذا الواقع بحد ذاته، فطالما المجتمع منقسم إلى طبقات إحداها سائدة وأخرى مسحوقة وإلا ستوجد مقاومة وصراع وحركة في كافة حقول هذا المجتمع، ولا طالما اعتبرت الحركة الطلابية عامل مهم في الصراع وهناك مداخل مهمة يمكن من خلال إحداق فرز طلابي، على التنظيمات الهادفة إلى التغيير إلى التقاطها ودمجها في خطة شاملة ومحكمة.

إن أهم المداخل الحالية، التي يمكن من خلالها تجاوز هذا التناقض، هو التفكير في بلورة خطوات طلابية وحدوية مناهضة للتطبيع من جهة الذي أجمع الجميع على خطورته، وفي مناهضة السياسات النيوليبرالية المجهزة على التعليم العمومي، غير أن ذلك يجب أن يتم دون اشتراك حصرها في إطار غير موجود أصلا بالمفهوم التنظيمي، غير هذا سيتم المساهمة في تعميق هذه التناقضات.

الحركة الطلابية: نقد الذات جسر التحرر من «كهوف كولونيا»

صرخة من داخل التجربة

ادم روبي

عندما انضممتُ سابقاً لتنظيم طلابي يرفع شعار «الديمقراطية القاعدية»، كنتُ أعتقد أننا نحفر بأظافرنا طريق التغيير. لكني اكتشفت لاحقاً أننا كنا نرسم جدران سجننا بأيدينا! تجربتي مع «النقد الذاتي» لم تكن خياراً فكرياً فحسب، بل انفجارٌ للوعي ضدّ ثقافة الإملاء التي تحوّل التنظيم الطلابي من حاضنةٍ للتحرر إلى ما يشبه «طائفة كولونيا» (فيلم 2019) – حيث يُحجز الأعضاء في دوامة شعارات جوفاء، ويُمنَعون من رؤية العالم خلف أسوار الجامعة. اليوم، وأمام أزمة بنيوية تعصف بالحركة الطلابية، أصرخ: لا خلاص دون تمردٍ على الانغلاق!

النقد الذاتي: «التابو» الذي تقتله التنظيمات

كيف تحوّلت الحركة الطلابية من رافعة للتغيير إلى فضاء يُكرّس الجهل؟ الجوَاب في تحويل «النّقد الذاتي» إلى جريمة! فقيادات بعض التنظيمات تخاف من أسئلة مثل: لماذا فشلنا في إحياء «أوطم» رغم تاريخها؟

تُحذّر من قراءة سمير أمين (نظرية التبعية) أو مهدي عامل (البنية الطبقية للتعليم)، لأنها تكشف أن «معاركنا» ضدّ الخصخصة – مثلاً – لم تكن سوى عرائض احتجاجية بلا أدوات تحليل حقيقية.

تختزل الماركسية في شعارات جاهزة، كأنها «أغانٍ ثورية» تُردّد في المظاهرات والأمسيات ثم تُنسى!

هذا ليس خطأً عفويّاً... إنه نظامٌ لإنتاج الجهل، يُحوّل الأعضاء إلى أرقام في مسيرات، لا عقولاً تُسائل.

«كولونيا» الجامعة: حين تصبح القيادات «كهنة»

يشبه واقع الحركة الطلابية المغربية اليوم فيلم كولونيا – حيث يعيش الأعضاء في مجتمعات منعزلة، تُمارس عليهم غسيل دماغ ناعم: عبر تكرار شعارات مثل «القرار للقاعدة» بينما القرارات تُتخذ في غرف مغلقة.

تأليه القيادة: فمن يعترض على «الخط العام» يُوصَم بالانتهازية، تماماً كما تفعل الطوائف الدينية مع «الهراطقة».

عُزلة مُخطّط لها: بمنع الأعضاء من الانفتاح على أطروحات الجيل الرابع لمدرسة فرانكفورت (هابرماس) التي تحلل تحوّلات الرأسمالية الرقمية، وكأن الزمن توقف عند لينين!

والنتيجة؟ حركة طلابية بلا بصيرة، تُعلّق شعار «التغيير» على جدران كواليس لا يراها أحد!

التبعية الخفية: من يمسك بخيوط الدمى؟

الانغلاق ليس بريئاً.. إنه غطاء لخيانة المشروع الطلابي! فهناك من يدفع باتجاه إبقاء الحركة حبيسة الجامعة، لئلا تكتشف أن «العدو الحقيقي» ليس وزارة التعليم، بل شبكة مصالح رأسمالية محلية/عالمية (كما يحللها سمير أمين).

تفريغ «أوطم» من مضمونها النقابي، لأن إحياءها كقوة مستقلة يهدد «وسطاء» يربحون من تمثيلهم الوهمي للطلبة.

لا زلت أذكر ذلك اليوم خلال إحدى الأيام الثقافية لإحدى المجموعات الطلابية، حين دار بيننا حديث ساخر عما يسمونه بـ«إنجازات الطلبة القاعديين» في خدمة الحركة الجماهيرية. سألت حينها ببراءة: ماذا قدموا فعليًا غير الخطابات والشعارات؟ هل أسسوا تنظيمًا حقيقيًا في الشارع؟ هل أعدوا كوادر قادرة على قيادة النضال؟ فجاء الرد الصادم من أحد الرفاق، بنبرة أقرب إلى «فتوى نضالية» منه إلى نقاش تنظيمي: «العائلة هي النواة، وزواج رفيق ورفيقة بعد التخرج هو مساهمة في بناء التنظيم!»، ثم خيّم صمت ثقيل وكأننا أمام شيخ أصدر حكمًا نهائيًا لا يُرد. هذه الحادثة، رغم طرافتها، تكشف بؤس الخيال السياسي داخل بعض هذه المجموعات، التي حولت الفشل في بناء التنظيمات الحقيقية إلى إنجازات بديلة تقوم على منطق «الزواج الثوري»، وكأن الثورة بحاجة إلى شهادات زواج أكثر من حاجتها إلى خطط نضالية. فبدلاً من الاعتراف بعدم القدرة على التأثير الجماهيري، تُختلق نظريات غريبة تبرر العجز، كأن يتم اعتبار نقاش مؤتمر قديم إنجازًا، أو زواج رفيق من رفيقة «بناءً للنواة»، أو نقد فصيل آخر انتصارًا للخط الثوري، بينما الواقع يصرخ: لا أثر حقيقي في الجامعة ولا في الشارع، ولا قدرة على حماية حتى أبسط حقوق الطلاب. إن الفرق بين الحركة الثرثارة والحركة الفعالة هو أن الأولى تتحدث كثيرًا عن الماضي والزواج والبلاغات، بينما الثانية تعمل بصمت على بناء البدائل والتنظيمات والتحالفات، وتخاطب الواقع بدل الهروب منه. فحين تتحول الحركة إلى ما يشبه نادي زواج اشتراكي، تصبح السخرية وسيلة مؤلمة لقول الحقيقة: لم نبن شيئًا، ولن نبني ما دمنا نبرر الفشل ونتعامل مع العجز كأنه نظرية ثورية، ونهاجم كل ما هو متجاوز لنا.

نحو تمردٍ تأسيسي: كيف نكسر الجدران؟

العلاج لا يحتاج معجزة، بل شجاعة:

أ. ثورة داخل التنظيمات:

تمرد الأعضاء على «ثقافة الطاعة»: بطلب فتح أرشيف الفكر النقدي (ماركسية عربية/غربية، دراسات ما بعد الاستعمار).

محاكمة القيادات التي ترفض النقد باسم «الانضباط التنظيمي».

ب. إعادة بناء «أوطم»:

نقابة لا تكون ذراعاً لأحد، بل منصة تتبنى مطالب حقيقية:

✓ كشف عقود خصخصة التعليم.

✓ مواجهة انهيار المنح الدراسية بتحليل طبقي (كما يقترح مهدي عامل).

ج. الانفتاح كسلاح

ربط نضالات الطلبة بتحوّلات الرأسمالية العالمية (عبر أدوات سمير أمين).

استعارة منهج «هابرماس» في التواصل العقلاني: فالحقيقة لا تولد في الغرف المغلقة، بل في الحوار الحر.

هل ندفن أنفسنا أم نولد من جديد؟

في فيلم «كولونيا»، يهرب السجين عندما يدرك أن سجّانيه يخافون من العالم الخارجي أكثر منه. نحن أمام خيارين:

الخيار الأول: البقاء في «الكهف» – حيث تموت الحركة رويداً، وتتحول «أوطم» إلى شبح في ذاكرة الجدران.

خيار التمرد: كسر قيود الجهل والتبعية.. فالحركة التي لا تنقد ذاتها، ليست حركة.. إنها مقبرة! – هذه العبارة ليست مجرد تشبيه، بل هي واقع تعيشه العديد من التنظيمات الطلابية التي حولت نفسها إلى سجون فكرية، حيث يُحاكم كل من يجرؤ على طرح سؤال، ويُوصم كل من يعترض بالانتهازية أو «التحريفية». فما هو الحل؟

الهروب كفعل مقاومة

إذا كانت بعض الفصائل قد تحولت إلى طوائف مغلقة تُمارس الوصاية على الأفكار وتُجرم النقد، فإن الخيار الوحيد أمام كل من يؤمن بحرية الفكر هو الهروب – ليس هروب الجبناء، بل هروب العقلاء الذين يرفضون أن يكونوا وقودًا لمعارك وهمية.

الهروب من «المحاكم التنظيمية» التي تحاكم الأعضاء على آرائهم، لا على إنجازاتهم.

الهروب من خطاب «التكفير السياسي» الذي يختزل كل اختلاف في «خيانة المبادئ».

الهروب من ثقافة «الزعيم المقدس» الذي لا يُخطئ، والذي يُحوّل التنظيم إلى مزرعة شخصية.

البحث عن فضاءات حرة

ليس المطلوب الانسحاب من النضال، بل البحث عن مساحات تُحترم فيها حرية الرأي، حيث:

لا يُعتبر النقد «جريمة»، بل شرطًا للتطوير.

لا يُنظر إلى القراءات المختلفة للتاريخ على أنها «تآمر»، بل محاولات لفهم أفضل.

لا يُختزل النقاش السياسي في شعارات جاهزة، بل يُفتح باب الاجتهاد والتجديد.

لماذا نخاف من الحرية؟

بعض القيادات ترفض النقد لأنها تعلم أن شرعيتها واهية – شرعية قائمة على أسطورة الماضي، لا على إنجازات الحاضر. وبدلاً من مواجهة هذا العجز، تختار قتل الأفكار عبر:

التهكم (أنت مثقف جدًا لفهم النضال!)

التهديد (هذا الكلام يخدم الأعداء!).

التهميش (من قال هذا الكلام لا يمثلنا!).

إما الحرية.. أو المقبرة!

الخيار واضح: إما أن نبقى في مقابر التنظيمات المتحجرة، حيث الأفكار تُدفن قبل أن تولد، أو نخرج إلى فضاءات النقاش الحر، حيث يُسمح لنا بأن نكون بشرًا – نخطئ، نتعلم، وننقد دون خوف.

فكما هرب سجين «كولونيا» من سجّانيه، علينا نحن أيضا أن نهرب من سجّاني الفكر الذين يريدوننا أتباعًا، لا مفكرين. لأن الحركة الحقيقية لا تُبنى بالتبعية.. بل بالحرية.

الحركة الطلابية المغربية..
المقاومة مستمرة لكنها مأزومة

تستعد الحركة الطلابية المغربية لاختتام موسمها الدراسي الجاري، مما يشكل فرصة لتعميق النقاش حول الحصيلة النضالية والآفاق المستقبلية، مع الأخذ بعين الاعتبار أن نضالات الجماهير الطلابية هي محصلة تراكمات تتجاوز حدود المواسم أو التواجد الفعلي داخل أسوار الجامعة.
وما زالت الجماهير الطلابية تفجّر المعارك الطلابية وتدافع عن حقوقها المادية والمعنوية، في ظل الهجوم المستمر على الجامعة المغربية، سواء باستهداف مجانية ومضمون التعليم، أو من خلال الحصار المضروب على الحريات والحق في التنظيم والتأطير والتعبير والنشاط السياسي والثقافي.

قاسم مصطفى

غير أنه من الناحية الكمية، تراجعت قوة الفعل الاحتجاجي الطلابي، ولم يبرز في المشهد سوى تحركات نضالية محدودة، كان أكبرها وأكثرها استماتة معركة طلبة الطب والصيدلة والطب الأسنان، الذين خاضوا إضرابا هو الأطول في تاريخ الحركة الطلابية المغربية، وذلك احتجاجا على طريقة ومضمون إعادة تنظيم التكوين الطبي وتقليص عدد سنواته من سبع إلى ست سنوات، وتردي ظروف التكوين والتدريب وغيرها من المطالب التي أصروا على التمسك بها وفرض التفاوض عليها والاستجابة لقسم منها.

ينضاف إلى ذلك، معارك طلابية بمواقع جامعية مختلفة، كتلك التي شهدها موقع فاس والمعركة النضالية بموقع تازة التي تعرضت للقمع واعتقال المناضلين.ات على خلفية نشاطهم النقابي، والمعركة التي خاضها طلبة معهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة من أجل الحق في السكن.

وقد نظمت الحركة الطلابية تحت لواء الاتحاد الوطني لطلبة المغرب بعض المبادرات النضالية للتضامن مع الشعب الفلسطيني، الذي يتعرض للإبادة الجماعية في قطاع غزة على يد الكيان الصهيوني المدعوم من طرف الإمبريالية الأمريكية والقوى الغربية.

وشملت هذه الأشكال النضالية أياما نضالية تضامنية أو فعاليات ثقافية في مواقع جامعية، كالرباط وفاس والقنيطرة وتطوان والناظور، مع انخراط بارز لفصائل التوجه الديمقراطي.

وشكلت النسخة الثانية من الملتقى الطلابي الشبابي لمناهضة التطبيع ودعم ومساندة المقاومة الفلسطينية، التي احتضنها فصيل طلبة اليسار التقدمي بموقع الرباط، أبرز خطوة نضالية مشتركة في هذا الصدد، وبالرغم من المنع الذي تعرضت له أنشطته داخل الجامعة، إلا أن إصرار اليسار التقدمي ومكونات الملتقى أحبط مخطط المنع وساهم في نجاحه الكبير، ليتم تتويج أنشطته بتنظيم وقفة طلابية شبابية نوعية وغير مسبوقة أمام مقر وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، للاحتجاج والمطالبة بوقف التطبيع الأكاديمي مع جامعات ومعاهد الإبادة الجماعية في الكيان الصهيوني، والتضامن مع الطلاب والشعب الفلسطيني.

وبالرغم من الأهمية الكبيرة لمختلف التظاهرات الطلابية الداعمة للقضية الفلسطينية إلا أنها بقيت صغيرة جدا مقارنة بحجم الجامعة المغربية وطبيعة ما يتعرض له الشعب الفلسطيني [الإبادة الجماعية: أخطر وأبشع جريمة في الوجود البشري].

سبق لشبيبة النهج الديمقراطي العمالي أن بينت في كلمة الموقع «النضال من أجل فلسطين هو عنوان هذا الزمان»، الأبعاد الاستراتيجية لمعركة طوفان الأقصى وارتباطات ذلك بالواقع المغربي، ونبّهت إلى أنه «غاب قسم واسع من القوى الشبابية عن هذه المعركة الأساسية، بما فيه الحركة الطلابية، والتي لم تشهد سوى قدرا محدودا من الفعاليات في الساحة الجامعية».

وعلى النقيض من هذا الوضع، عرفت الحركة الطلابية في بلدان أخرى نهوضا نضاليا عارما، مثل ما حدث في الولايات المتحدة، حيث قام الطلاب بنصب مخيمات واعتصامات في العشرات من الجامعات الذائعة الصيت، ككولومبيا، وواشنطن ويل ومعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، إذ رفض هؤلاء الطلاب أن تكون جامعاتهم جزءًا من الشراكة مع الكيان الصهيوني سواء في الأصول أو التبادل أو أي شكل من العلاقة، وهو ما حظي بدعم قوي من قطاع واسع من هيئات التدريس والمجتمع، وهي الحركة التي واجهتها المؤسسة الأمريكية بالقمع الشديد والتحريض الإعلامي والاعتقالات والمحاكمات وكذا إلغاء التأشيرات؛ واللافت أنّ هذه الصحوة الطلابية سرعان ما انتقلت إلى العديد من البلدان الأخرى، ككندا، المملكة المتحدة، أستراليا.. وفرنسا.

وقد بينت هذه الحركة الأدوار المذهلة التي مازال الطلاب قادرين على القيام بها، سواء تجاه الأوضاع في بلدانهم، أو تجاه ما يحدث في العالم، مثل التضحيات التي قدمها الطلاب في أمريكا خلال الحرب على فيتنام، أو انتفاضة الطلاب في فرنسا سنة 1968 التي كان من أبرز شعاراتها «كن واقعياً واطلب المستحيل».

من أسباب تخلف الحركة الطلابية المغربية في معركة التضامن الشعب الفلسطيني ومناهضة التطبيع، الأزمة المركبة التي تعاني منها هذه الحركة، فمن جهة، مازال النظام المخزني يفرض الحصار على الجامعة المغربية بغية وأد أي فعل طلابي جاد واستراتيجي، والأزمة التنظيمية التي خيمت على الحركة منذ بداية الثمانينيات، مع ما صاحب ذلك من تآكل للفصائل الطلابية، والتي تعيش حاليا واحدة من أحلك ظروفها، إذ بات واضحا التراجع الكبير الذي تعرفه فصائل الاتحاد الوطني لطلبة المغرب (أ.و.ط.م)، خلال السنوات القليلة الأخيرة، بل ومنها من انتهى ولم يعد له وجود. إن هذا الوضع بالغ الخطورة، وستكون له تداعيات سلبية لا محالة على نسب التأطير ما لم يتم استدراك ذلك.

إن غياب الفصائل التقدمية والديمقراطية عن معركة مقاطعة المنتدى العالمي الخامس للسوسيولوجيا الذي تضمن قائمة من المشاركين من الكيان الصهيوني، يسلط الضوء على عمق الأزمة التي يعاني منها أ.و.ط.م.

أظهرت التجربة التاريخية أن النظام المخزني لا يقتصر على القمع المباشر من أجل كبح الحركة الطلابية، بل لا يزيد ذلك سوى في تصليبها وتعزيز زخمها، وتشكل سياسة التشتيت وإثارة النعرات والاتهامات والتحريض بين مكونات أ.و.ط.م أحد الوسائل الفعالة لتأبيد الأزمة وتكريسها، بينما يمثل العنف الطلابي أحد أدوات ضبط الفعل الأوطامي وإعادة تحجيمه، وهو ما يتبين بشكل ملموس من دراسة تاريخ الحركة الطلابية وحلقة (العنف) الضبط النمطية هاته، فكلما شهدت الجامعة المغربية فعلا طلابيا نوعيا إلا وتلتها أحداث العنف سواء بشكل محدود في موقع جامعي محدد أو من خلال عنف سرعان ما يتم تصديره إلى مواقع أخرى.

لم يكن هذا الموسم الجامعي استثناءً، فبمجرد نجاح النسخة الأولى من الملتقى الطلابي الشبابي لمناهضة التطبيع ودعم ومساندة المقاومة الفلسطينية، التي بادر واحتضنها فصيل الطلبة القاعديين التقدميين بموقع تطوان، تعرض هذا الفصيل لهجوم من طرف فصيل الطلبة القاعديين (الكراس) بالموقع نفسه تلاه اعتقالات في صفوف المناضلين.

وبالشكل ذاته، وبعد تنظيم فصيل الطلبة القاعديين بموقع سلوان لأيام ثقافية موضوعها التضامن مع فلسطين، تعرض هذا الفصيل بسبب استضافته لأحمد ويحمان للتحريض ضمن رسالة منسوبة لأحد المعتقلين السياسيين البارزين، تلاه هجوم من طرف الحركة الثقافية الأمازيغية بموقع سلوان على الرفاق في فصيل الطلبة القاعديين، واندلاع مواجهات مؤسفة.

يشكل العنف أحد الأمراض الخطيرة التي أصابت الحركة الطلابية المغربية، كنتيجة مباشرة للقمع المخزني والأزمة التنظيمية وما يرافقها من سيادة البيروقراطية وتراجع الوعي وانحصار الفعل الثقافي التقدمي والديمقراطي الهادف والمؤثر.

يلقي هذا الوضع مسؤولية سياسية ومجتمعية كبيرة على مكونات الاتحاد الوطني لطلبة المغرب التي يجب أن تبني الجسور وتسطر برامج النضال المشترك وتعزز الحوار والاحتكام إلى مبادئ أ.و.ط.م في تدبير الأنشطة، ووضع مهمة إعادة بناء النقابة الطلابية على رأس أولوياتها.

لكن هناك مسؤولية أكبر على قوى اليسار الديمقراطي، خصوصا حزب النهج الديمقراطي العمالي وفدرالية اليسار الديمقراطي والحزب الاشتراكي الموحد، وباقي المجموعات السياسية المعارضة، بالإضافة إلى القوى الديمقراطية الشبابية والحقوقية والنقابية وغيرها، من أجل دعم نضالات الحركة الطلابية، ولعب أدوار ريادية في التأطير والتضامن، ومحاصرة العنف الطلابي وفضح خلفياته وآثارها الكارثية على الجامعة والمجتمع.

تتوفر الحركة الطلابية على مقومات كبيرة للنهوض والتقدم في الدفاع عن حقوقها والمساهمة في معركة التحرر الوطني، إذا ما احتكمت إلى أسس الوحدة والتنظيم، وبشكل التضامن مع الشعب الفلسطيني والانخراط في معركة مناهضة التطبيع أرضية لا خلاف عليها للبناء.

في الذكرى (53) لاستشهاده:

غسان كنفاني كان ولا يزال أيقونة الإبداع الأدبي والنقاء الوطني

عليان عليان

يجمع معظم النقاد أنه رغم مرور 53عاما على اغتيال أيقونة الأدب الفلسطيني غسان كنفاني على يد الموساد الإسرائيلي ، لا يزال إرثه على الصعد الأدبية والفنية والكفاحية والسياسية يشكل الأرضية التي ألهمت المقاومة الفلسطينية، وهو أول من انتشل الأدب والأدباء الفلسطينيين من زاوية المحلية إلى الزاوية الوطنية والقومية بل والأممية ،التي يستحقونها بحكم المضمون الإبداعي الوطني والتقدمي لنتاجهم الأدبي ، مؤصلاً ذلك في كتابه «الأدب الفلسطيني المقاوم تحت الاحتلال -1948 1968»، قائلا «ليست المقاومة المسلحة قشرة بل هي ثمرة لزرعة ضاربة جذورها عميقا في الأرض».

لقد عرفته الجماهير – كما تروي أغلفة أدبياته– صحفيا وكاتبا تقدميا جريئا، وغسان كنفاني حسب الناقد الفلسطيني «إسماعيل الناشف» «نقل المأساة الفلسطينية إلى الأدب كمحاولة لإعادة موضعتها في التاريخ، ومن ثم فحص إمكانيات حلها في واقع المعاناة المعاش عبر مسلك العودة والتحرير ، وغسان حسب الروائي الفلسطيني «يحيى يخلف» سيهم في حماية الهوية الفلسطينية التي تشظت بعد النكبة، وأدخل الرواية الفلسطينية بوابة الإبداع وأوجد لها حضورا في المشهد العربي والدولي ، وأسس رواية تتضمن عناصر فنية عالية، أضاءت دروب ومسارات أجيال من الروائيين الفلسطينيين بعده ، ممن قدّموا إضافات تتسم بالغنى والتنوع بحيث صارت الرواية الفلسطينية تشغل مساحة واسعة في المشهد الثقافي العربي والإنساني.

تحضرني في هذه المناسبة ما كتبه الراحل الشاعر الكبير «محمود درويش « غداة ارتقاء غسان كنفاني شهيدا:

«طوبى للجسد الذي يتناثر مدنا، وطوبى للقلب الذي لا توقفه رصاصة، لا تكفيه رصاصة! نسفوك، كما ينسفون جبهة، وقاعدة، وجبلاً، وعاصمة، وحاربوك، كما يحاربون جيشا... لأنك رمز، وحضارة جرح.... ولماذا أنت؟... لماذا أنت؟... لأنّ الوطن فيك حقيقي وشفاف، وابتكار لأنهار منحوتة مياه»

وبعد: ماذا أقول في غسان كنفاني بعد مرور 53 عاما على استشهاده؟

غسان: ثلاثة وخمسون عاماً مضت على استشهادك، وكأننا افتقدناك بالأمس القائد السياسي الفذ والأديب المبدع، ونتألم بأثر رجعي لفراقك، رغم المحطات العديدة التي مررنا بها منذ استشهادك، وللفراغ الكبير الذي تركته في ساحتنا الأدبية والكفاحية والسياسية، ولا نبالغ إذ نقول: إن مقعدك في «الهدف» بعد خمسة عقود من الزمن لا يزال شاغراً، وموقعك في المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين لا يزال شاغراً ، وموقعك في حركة التحرر العربية – رغم كل ما ألم بها – لا نجد من يملأه، لما تنفرد به من خصوصية.

ولا نبالغ إذ نقول أيضاً ، أن حضورك ودورك يا ابن الستة والثلاثين ربيعاً، في ساحة الأدب الوطني والقومي بواقعيته والعالمي بتقنيته لا يزال شاغراً / غسان: نخبرك أن (أحفاد رجال في الشمس) رفضوا الخلاص الفردي من الواقع السيئ، ذلك الخلاص الذي قاد أبو قيس ومروان وأسعد، للانقياد وراء قيادة (أبو الخيزران) المخصية وعاشوا عجز اختيار الطريق الصحيح والقيادة الصحيحة، العجز عن دق جدران الخزان، فكان الموت.. ذلك المصير السيئ في مكب نفايات الكويت ...

نخبرك غسان أن أحفاد «رجال في الشمس» الذين انتظموا في صفوف المقاومة ضد الاحتلال الصهيوني، لا زالوا يخوضون معركة مزدوجة ضد الاحتلال وضد من أصروا على أن يزنوا في الثورة تحت مبررات وعناوين حل الدولة والدولتين .

نعلمك غسان: أن قيادة أبي الخيزران المخصية ، التي تربعت منذ عقود على سدة النظام العربي الرسمي، تم استبدالها في زمن الربيع العربي المزعوم بقيادات لا خصية لها، كل همها إرضاء العم سام ،عبر التآمر الذي لا ينفك ضد قضايا الأمة وعلى رأسها القضية الفلسطينية وضد المقاومة الفلسطينية وأطراف المقاومة عموماً.

ونخبرك غسان: بأن طريق المفاوضات مع العدو الصهيوني ،الذي اقتلع شعبنا من أرضه ذلك الطريق الذي رفضته مبكراً وبشكل مطلق، في إحدى مقابلاتك مع الصحافة الغربية أصبح هو النهج السائد للقيادة المتنفذة في منظمة التحرير، ووصلت الأمور بقائد «النهج الأوسلوي» أن يعلن «أن التنسيق الأمني مع الكيان الصهيوني مقدس».

وفي ذاكرتنا، إجابتك– التي لا تمحى– على سؤال ذلك الصحافي الأسترالي عام 1970: لماذا لا تدخل منظمتكم في محادثات سلام مع الإسرائيليين؟ أجبت في حينه في استشراف عميق للمستقبل «أنت تقصد محادثات استسلام.. هذا نوع من الحديث بين السيف والرقبة».

ننبيك غسان ما يلي:

1 – أن (المجابهة طريق الخلاص) وعوامل التغيير الجنينية في (ما تبقى لكم) وقد تراكمت في حياتكم، استمرت في التراكم بعد استشهادكم، وبفعل نضالات شعبكم، أنجبت «كيفا» نوعياً عبر عن نفسه في الفعل المقاوم النوعي في الضفة الفلسطينية، وفي مواجهة سلسلة الحروب العدوانية الغاشمة على قطاع غزة وتحقيق انتصارات تكتيكية فيها، وفي انتفاضة الحجارة (1993–1987) وانتفاضة الأقصى (2006–2000)، وفي الهبات الشعبية اللاحقة وفي معارك سيف القدس ووحدة الساحات وثأر الأحرار.

2 – وأن (المجابهة طريق الخلاص) أوصلت شعبنا لمرحلة غير مسبوقة في الصراع مع العدو الصهيوني عنوانها (معركة طوفان الأقصى) التي نقلت قضية تحرير فلسطين من زاوية الإمكانية التاريخية إلى دائرة الإمكانية الواقعية، وكشفت بؤس الرهان على خيار أوسلو والمفاوضات مع العدو الصهيوني، وأجبرت العدو على طرح سؤال الوجود لأول مرة منذ نكبة 1948، وأعادت الاعتبار للرواية الفلسطينية – تلك الرواية التي ناضلت طويلاً من أجل تكريسها – وأهالت التراب على اتفاقيات أوسلو ومعاهدات التطبيع مع العدو الصهيوني.

ننبيك غسان: بأن (أم سعد) عنوان تلك الطبقات التي لا تعرف الاستسلام، رغم استشعارها الهزيمة وشربها الكأس المرة حتى الثمالة، عاشت كل معارك الثورة حتى تسعينيات القرن الماضي قبل الدخول في دهاليز الاستسلام، وأن تلك «المشحرة» ظلت على عادتها قبل وفاتها وفية لقضية الثورة والثوار... وفي هذا المقام مقام (أم سعد) نتذكر مقولتك «خيمة عن خيمة بتفرق» وننبيك بأن العود اليابسة، التي زرعتها تحولت إلى كروم ودوالي، فمن رحم الهزيمة يولد التحدي ويزدهر النصر.

ونكتشف فيك غسان التحول النظري إلى العالمية والأممية، قبل أن يلج الآخرون إلى مواقعها فقطعت المسافة إلى النظرية عبر محطات الأدب... (فحميد) المشرد في (كعك على الرصيف) ليس ببعيد عن (غافروش) المشرد في «بؤساء فيكتور هوجو» والمناضلة «أم سعد» ليست بغريبة عن (الأم) عند مكسيم غوركي.

وأنت في تحولك غير الآخرين، لم يكن تحولاً ميكانيكيا، بل عبر قراءة متأنية معمقة وتفاعل مستمر ومعاناة، وبالتالي لم يكن صدفة «نفس الوجود» في (القبعة والنبي... والباب)، والأهم من ذلك أنك جسرت المسافة بينك وبين الاشتراكية العلمية، دون أن تغادر موقعك الوطني والقومي، وأذبت الجليد بينك وبين النظرية بدقة تفاصيلها، عبر تجوالك المستمر في حدائق الأدب الأممي والسوفييتي.

غسان: كنت ولا تزال مدرسةً في الإبداع الأدبي بعد أن أنجزت في زمن قياسي من عمرك أربعة عشر عملاً أدبياً ما بين الرواية والقصة القصيرة والمسرح، وبعد أن قدمت خدمة كبرى للمقاومة وأدبها في المناطق المحتلة من وطننا عام 1948 في مؤلفك (الأدب الفلسطيني المقاوم تحت الاحتلال –1948 1968)... كنت ولا تزال ومدرسة في الإبداع السياسي والكفاحي نسترشد بها وبمنهجك الكلي... سلام عليك.

غسان: كنت ولا تزال مدرسةً في الإبداع الأدبي بعد أن أنجزت في زمن قياسٍ من عمرك أربعة عشر عملا أدبياً ما بين الرواية والقصة القصيرة والمسرح، وبعد أن قدمت خدمة كبرى للمقاومة وأدبها في المناطق المحتلة من وطننا عام 1948 في مؤلفك (الأدب الفلسطيني المقاوم تحت الاحتلال -1948 1968)... كنت ولا تزال ومدرسة في الإبداع السياسي والكفاحي نسترشد بها وبمنهجك الكلي... سلام عليك.

عن بوابة الهدف الفلسطينية

الحرب التجارية الأمريكية: الأهداف والانعكاسات

لفهم أهداف الحرب التجارية التي تخوضها الامبريالية الأمريكية ضد باقي دول العالم، لا بد من فهم أسبابها.
تعاني ميزانية الدولة الفدرالية الأمريكية من عجز بنيوي مستدام، بسبب ضعف الضرائب على الأغنياء والشركات الكبرى كمقابل لتمويلهم الحملات الانتخابية الرئاسية والتشريعية لكلا الحزبين. كما يعاني الميزان التجاري من عجز بنيوي مستدام بسبب نقل أغلب الصناعات إلى الخارج.

عبدالله الحريف

تواجه الامبريالية الأمريكية هذين العجزين بالاستدانة من الخارج حيث وصل الدين الأمريكي إلى35 تريليون دولار متجاوزا الناتج الداخلي الخام(26 تريليون دولار). وقد كانت أمريكا تستطيع ذلك لأن بيع النفط، على المستوى العالمي، كان بالدولار. ومن حاول خرق ذلك، كان مصيره هو القتلالأن تجارة النفط على المستوى العالمي كانت تتم بالدولار ومن حاول بيع النفط بعملات أخرى كان مصيره القتل(صدام حسين ومعمر القدافي) أو الحصار والعقوبات والمؤامرات(فينزويلا نموذجا). ولذلك كانت البنوك والدول والأغنياء يقبلون عليها دون إعارة الاهتمام إلى كونها لم تعد مضمونة بالذهب أو أي ضمانة مادية أخرى.

غير أن هذا الواقع بدأ يتغير حيث أن اليابان(«الحليف» الطيع لأمريكا وأكبر دائن لها) عبرت عن تخوفها من المستوى الخطير الذي وصله الدين الخارجي الأمريكي ورفضها الاستمرار في تمويله، بينما الصين، وهي ثاني أكبر دائن لأمريكا، بدأت تقلص من احتياطها من الدولار، خاصة مع تصاعد العداء الأمريكي ضدها منذ صعود أوباما للرآسة. إضافة لما سبق، أصبحت العديد من المعاملات التجارية الدولية لدول البريكس الموسع- التي تمثل 35 في المئة من الناتج الداخلي الخام العالمي، بينما لا تمثل مجموعة السبعة(الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وألمانيا وفرنسا وإيطاليا واليابان وكندا) سوى 28 في المئة- تستعمل عملات أخرى، وفي مقدمتها اليوان الصيني. والنتيجة أن تمويل العجزين المذكورين أعلاه بطبع مليارات الدولارات دون مقابل مادي أصبح صعبا مهددا الدولة بالإفلاس.

1.أهداف الحرب التجارية الأمريكية:

مما سبق، نستنتج أن أهداف الحرب التجارية التي تتمثل في فرض رسوم جمركية كان الرؤساء السابقون(أوباما وترامب وبايدن) قد حاولوا تطبيقها، دون جدوى، والتي يحاول ترامب، الآن، تطبيقها، بشكل أكثر قسوة، ما هي إلا محاولة يائسة لمواجهة هذين العجزين من خلال:

-بالنسبة لعجز الميزانية:

°الرفع من المداخيل التي ستوفرها الزيادات الكبيرة في الرسوم الجمركية على الواردات.

°تقليص المصاريف بواسطة التقليص الكبير لعدد الموظفين(ات) وإغلاق العديد من الوكالات الفيدرالية و/أو تقليص ميزانياتها، وخاصة منها الوكالات ذات الطابع الاجتماعي. وهذه هي المهمة التي اضطلع بها إيلون ماسك.

-بالنسبة لعجز الميزان التجاري:

°لا حل لمعالجة عجز الميزان التجاري غير استرجاع أمريكا لقوتها الصناعية التي فقدتها لفائدة الصين والهند بالخصوص. ويأمل ترامب أنه برفع الرسوم الجمركية، بشكل كبير، على الواردات قد يستطيع تشجيع الشركات على الإنتاج في الولايات المتحدة الأمريكية وبالتالي استرجاع القوة الصناعية الأمريكية ومعالجة عجز الميزان التجاري، خاصة مع الصين الذي تجاوز 375 مليار دولار سنة 2017.

كما أن لهذه الحرب التجارية أهدافا أخرى منها:

-محاولة كبح صعود الصين التكنولوجي من خلال، مثلا، حظر تصدير رقائق متطورة لشركات مثل «هواوي» لمنع تفوقها في الذكاء الاصطناعي والاتصالات وتقييد الاستثمارات الصينية في القطاعات الاستراتيجية الأمريكية.

-محاولة الضغط على الحلفاء(أوروبا الغربية واليابان وكوريا الجنوبية وكندا وأستراليا...) لمقايضة تخفيف الرسوم الجمركية على صادراتهم بدعمهم للدولار وتبعيتهم المطلقة للولايات المتحدة مريكية في الحرب الباردة التي تخوضها ضد الصين.

2.إنعكاسات الحرب التجارية الأمريكية:

-على الولايات المتحدة الأمريكية:

إرتفاع الأسعار، بشكل كبير، الذي يتزامن مع ضعف النمو يؤدى إلى الركود الاقتصادي والتردي الاجتماعي أو ما يسمى بالركود التضخمي.

ردود فعل الدول التي تمسها الزيادات في الرسوم الجمركية باقرار رسوم جمركية مماثلة.

الشيء الذي سينعكس سلبا على الصادرات الأمريكية ويفقدها أسواقا مهمة.

خسائر قطاع الزراعة بسبب ردود فعل الصين (إيقاف شراء فول الصويا الأمريكي).

إضافة لما سبق، فإن رفع الرسوم الجمركية، ولو بشكل كبير، على الصادرات لن يؤدي إلى استرجاع الصناعات إلى أمريكا لأن الفرق بين الأجور فيها والأجور في دول الجنوب شاسع ولأن الصناعات المتطورة تتطلب يدا عاملة ومهنيين يتوفرون على تكوين عالي، بينما التعليم العالي في أمريكا يتراجع لأنه يتطلب أموالا باهضة تفرض على الطلبة الأقتراض، بينما سياسة ترامب الحالية بتقليص الإعانات للطلبة وللجامعات قد تؤدي إلى إفلاسها. وقد بائت محاولة ترامب، في ولايته الأولى، تشجيع الشركات المتعددة الإستيطان على إرجاع الصناعات إلى أمريكا بالفشل.

والخلاصة أن أوضاع الطبقات الشعبية ستتدهور بسبب الغلاء والركود الاقتصادي والبطالة الناتجة عن فشل امكانية استرجاع الصناعات والتقشف الذي يمس القطاعات الاجتماعية وعن إغلاق أو تقليص ميزانيات العديد من الوكالات الفدرالية وطرد جزء كبير من موظفيها. الشيء الذي يوفر شروطا موضوعية إيجابية لاحتداد الصراع الطبقي في أمريكا والذي يؤشر عليه انتفاض الطلبة وأغلبية الشباب ضد الإبادة الجماعية في غزة .

على الصين والعالم:

ستسرع فك الارتباط الاقتصادي بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية. وهي السيرورة التي بدأتها الصين منذ إنطلاق الحرب الباردة الأمريكية ضد الصين خلال ولاية أوباما وتعززت بعد انفجار الحرب بين روسيا وأوكرانيا حيث تتقوى العلاقات الاقتصادية بين الصين والعديد من الدول بواسطة مبادرة الطريق والحزام التي لا تقتصر على مجموعة دول بريكس الموسعة(أغلبية الدول الإفريقية وفي أمريكا اللاتينية وآسيا).

ستعزز الصين اكتفاءها الذاتي من الرقائق وتقلص اعتمادها على التكنولوجيا الأمريكية والغربية بشكل عام.

ضهور سلاسل توريد جديدة بديلة عن الحالية في جنوب شرق آسيا (مثل فيتنام والهند..)

تباطؤ النمو وتراجع كبيرللتجارة العالمية حيث حذرت منظمة التجارة العالمية من خسارة 1،5.

تريلون دولار في التجارة العالمية بحلول 2023. فما بالك بعد إعلان ترامب عن الزيادات الصاروخية في الرسوم الجمركية.

إنعكاس كارثي للركود التضخمي العالمي على دول الجنوب.

تسريع سيرورة بناء عالم متعدد الأقطاب(القطب الذي يضم أمريكا وحلفائها والقطب الذي يضم الصين وروسيا وإيران وغيرها من الدول وأقطاب إقليمية...)

دق آخر مسمار في العولمة ومنظمة التجارة العالمية وتعويضها بالإتفاقيت الاقتصادية الثنائية بين الدول أو داخل الأقطاب.

الخلاصة: إن هذه الحرب التجارية الأمريكية لن تستطيع تحقيق الأهداف التي ترمي إليها وهي الحفاظ على هيمنة الأمبريالية الأمريكية على العالم بواسطة محاولة استرجاع قوتها الصناعية والحفاظ على هيمنة الدولار على الاقتصاد العالمي والقضاء على المنافسين الكبار: الصين كأكبر وأقوى منافس اقتصادي وروسيا كأقوى منافس عسكري. لكنها قادرة على المزيد من نشر الفوضى ومن التدمير، كما يقع الآن، في فلسطين وغيرها من الدول في إفريقيا والعالم. وقد يؤدي اليأس في إمكانية استرجاع "المجد" الماضي بالامبريالية الأمريكية التي لها تاريخ أسود من الحروب(أكثر من 200 حرب منذ تأسيسها عام 1776) إلى المغامرة بحرب نووية ضد الصين، خاصة إذا استطاعت تحييد روسيا بواسطة القبول بشروطها في أوكرانيا، وذلك خاصة وأن خبرائها العسكريين تخلوا عن نظرية أن الحرب النووية ستؤدي لا محالة إلى القضاء على المتحاربين(نظرية التدمير المتبادل المضمون) لفائدة نظرية الضربة الاستباقية.

لذلك لا بد من بدل كل الجهود وتكتيل كل الطاقات لبناء أوسع جبهة مناهضة للمنظومة الامبريالية بقيادة الامبريالية الأمريكية ومن أجل السلام.

بيان المجلس الوطني للقطاع النسائي لحزب النهج الديمقراطي العمالي

المجلس الوطني يدين العدوان الامبريالي الصهيوني، ويندد بمواصلة النظام المخزني تطبيع العلاقات مع الكيان المجرم، يجدد تضامنه مع كل النساء ضحايا السياسات الطبقية، ويدعوإلى تكثيف الجهود ورص الصفوف لبناء حركة نسائية تقدمية مناضلة دفاعا عن حقوق النساءبما يضمن الكرامة والعدالة والمساواة التامة.

عقد القطاع النسائي لحزب النهج الديمقراطي العمالي مجلسه الوطني الأول بعد المؤتمر الوطني الثالث يوم الأحد 6 يوليوز 2025، بالمقر المركزي للحزب بالرباط، تحت شعار:»نضال مستمر لتقوية القطاع النسائي محليًا، خدمة لشعار البلترة،التقوية والتصليب ومساهمة في بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة»، دورة الفقيدين الرفيقين محمد الموساوي وأحمد استيتو.

جاء انعقاد المجلس الوطني في ظرفية دولية وإقليمية ووطنية بالغة التعقيد، تتسم بتفاقم أزمة النظام الرأسمالي العالمي، ومساعي القوى الإمبريالية إلى تعميق هيمنتها على الشعوب ونهب ثرواتها، عبر تأجيج الحروب كوسيلة للهروب من أزماتها البنيوية. ويتجلى ذلك في استمرار العدوان الإمبريالي الصهيوني على الشعب الفلسطيني منذ 7 أكتوبر 2023، لتهجيره وتصفيته و العدوان على إيران بذريعة كبح برنامجها النووي.

ويحدث كل هذا في ظل صمت وعجز المنتظم الدولي في ردع الكيان الصهيوني وعدوانه غير المسبوق، وفي سياق تواطؤ واضح للأنظمة الاستبدادية المطبّعة مع الكيان الصهيوني، ومنها النظام المغربي، فيما يواصل الشعب الفلسطيني مقاومته البطولية الموحدة، مدعومًا من شعوب العالم الحرة المتضامنة مع نضاله، والمناهضة لجرائم الإمبريالية والصهيونية.

أما وطنيا، فيستمر النظام المخزني في شن حرب طبقية ضد جماهير الشعب المغربي، وخصوصًا الطبقة العاملة وعموم الكادحين و الكادحات، عبر تبني سياسات طبقية، المملاةعليه من طرف الدوائر الإمبريالية. وقد أدى ذلك إلى تفاقم معدلات التضخم والغلاء والبطالة، إضافة إلى تصاعد الهجوم على الحريات العامة والحقوق والمكتسبات، لا سيما حقوق العاملات والعمال وكل النساء ضحايا التهميش، وتزايد حوادث الشغل، واستمرار اعتصام عمال وعاملات سيكوم سيكوميك...

كما يشهد الوضع تمرير قوانين تراجعية، أبرزها قانون الإضراب، الذي تسعى الدولة إلى تطبيقه مع بداية الدخول الاجتماعي المقبل، بالإضافة إلى مواصلة التضييق على الحريات، والاعتقالات التعسفية والمحاكمات الصورية التي تطال العمال والعاملات، ونشطاء الحراكات الشعبية، والصحفيين، والمدوّنين/ات، والطلبة والطالبات، فضلا عن استمرار قمع المعطلين، والإجهاز على الحق في الشغل والتنظيم، واستمرار التطبيع مع الكيان الصهيوني الذي بلغ مستويات خطيرة يهدد السيادة الوطنية...

وبعد تدارس المجلس الوطني السياق العام وانعكاساته، ونقاشه لمختلف النقاط والتقارير المدرجة ضمن جدول أعماله، فإن المجلس الوطني للقطاع النسائي لحزب النهج الديمقراطي العمالي يعبر عن المواقف التالية:

أولا: على المستوى الدولي والإقليمي:

1- يجدد إدانته القوية باستمرار العدوان الهمجي والممنهج الذي يشنه التحالف الامبريالي الصهيوني ضد الشعب الفلسطيني، خاصة في قطاع غزة، حيث يواصل الكيان الصهيوني ارتكاب جرائم الإبادة الجماعية وجرائم الحرب ضد الإنسانية، بتواطؤ ودعم مباشر من القوى الإمبريالية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، وحلفائها الغربيين، والأنظمة الاستبدادية المطبعة في منطقتنا المغاربية والعربية، ويجدد إدانته الشديدة لمواصلة النظام المخزني تطبيع العلاقات مع الكيان الصهيوني الذي شمل عدة ميادين ضدا على إرادة الشعب المغربي المناصر دائما للقضية الفلسطينية، كما يطالب بإسقاطه وإغلاق مكتب الاتصال المشؤوم.

2- يدين تمدد العدوان الصهيوني – الإمبريالي، الذي يستهدف شعوب المنطقة، من لبنان وسوريا والعراق إلى اليمن وإيران، ومحاولاته زعزعة استقرار المنطقة

> يُجدد المجلس الوطني للقطاع النسائي لحزب النهج الديمقراطي العمالي التزامه بخط الحزب الماركسي-اللينيني، ويعبر عن عزمه على مواصلة النضال الميداني والتنظيمي من أجل التحرر الوطني والديمقراطية والاشتراكية، دفاعًا عن حقوق النساء وكرامتهن، ومن أجل بناء حزب الطبقة العاملة، أداة التغيير الجذري في بلادنا.

خدمة لأجندات استعمارية جديدة، ويدين العدوان المزدوج الأمريكي – الصهيوني على الشعب الإيراني، ويؤكد على مشروعية دفاع إيران عن سيادتها وكرامة شعبها، كما يشيد بالرد القوي الذي وجهته والذي شكل صفعة للغطرسة الصهيونية – الأمريكية.

3- يشيد بصمود المقاومة الفلسطينية الباسلة، وبالدعم الفعلي والملموس الذي تقدمه مكونات محور المقاومة والإسناد في دعم صمود وكفاح الشعب الفلسطيني من أجل الحرية والتحرر.

4- يشيد بمواقف الشعوب الحرة،التي تواصل التعبير عن رفضها للحرب الصهيو- أمريكية الإجرامية، وبدعمها الثابت للقضية الفلسطينية العادلة.

5- يسلط الضوء على المعاناة المتفاقمة للنساء الفلسطينيات في غزة، حيث يتعرضن لأبشع أشكال القتل والحصار والتجويع، ويتحملن نتائج العدوان والتدمير؛ وللنساء في السودان، حيث تتعمق معاناتهن مع الانتهاكات في ظل صراع مسلح كارثي...

ثانيا: على المستوى الوطني:

6- يتضامن مع كل النساء ضحايا السياسات الطبقية للنظام المخزني، وفي مقدمتهن العاملات والكادحات وكل المهمشات في معاركهن اليومية من أجل الكرامة والمساواة والعدالة الاجتماعية وضد الانتهاكات الموجهة ضدهن، ويثمن صمودهن ونضالهن المستمر و يعتز بتواجدهن في مقدمة النضالات و الحراكات الشعبية رغم كل أشكال القمع والتهميش،

7- يرفض بشكل قاطع كل القوانين التراجعية التصفوية، وعلى رأسها التعديلات المجحفة في قانون المسطرة الجنائية، والقانون التكبيلي التجريمي للإضراب، ومشروع ما يسمى «إصلاح» أنظمة التقاعد، ويدعو إلى ضرورة إقرار قوانين ديمقراطية تحمي الحريات والحقوق والمكتسبات التاريخية للشعب المغربي.

8- يدين تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والحقوقية ببلادنا، نتيجة السياسات الطبقية التي عمّقت الفوارق الاجتماعية وأجهزت على مكتسبات الشعب المغربي، مع تحميله المسؤولية الكاملة للجهات الحاكمة التي تكرّس الاستبداد والتفقير والتضييق وكل أشكال التحكم والتسلط الطبقي...

9- يدين المنحى السلطوي المنهج المتمثل في تبني المقاربة القمعية للتضييق على الحق في التنظيم والاحتجاج والتعبير الحر، ويطالب بوضع حد للاعتقالات التعسفية والمتابعات الكيدية والمحاكمات الصورية التي تطال النقابيات والنقابيين والعاملات والعمال والمعطلات والمعطلين والطالبات والطلبة والناشطات والناشطين، وفي مقدمتهم الصحافيين/ات، المدونين/ات، ونشطاء مواقع التواصل الاجتماعي...

10- يؤكد تضامنه التام واللامشروط مع عاملات وعمال شركة « سيكوم سيكوميك»،ويدعو إلى الاستجابة الفورية لمطالبهن العادلة والمشروعة، وإيقاف المتابعات الكيدية ضدهن ،كما يحيي صمودهن البطولي في وجه التسريح والطرد التعسفي، ويشيد بجميع المبادرات التضامنية الوحدوية، ويعتز بالحضور المشرف للقطاع النسائي في القافلة الوطنية وفي كل المبادرات التضامنية مع العاملات بمختلف مواقع الإنتاج في اشتوكةآيت باها ومنطقة الغرب والدار البيضاء...

11- يعلن تضامنه المطلق كذلك مع كل ضحايا ناهبي الأراضي والافتراس: المناضلة مينة جبارالتي تخوض النضالات من أجل حقها في الأرض وضد الإقصاء من عملية توزيع ضيعة «ديفور»/ العشرات من الأسر بدوار لشهب بالمحمدية ضحايا الهدم والتشريد/ عائلة ياسين الشبلي التي تتعرض للاضطهاد والتعسف غير المسبوق/ عائلة سرحان ومن معها من النساء اللواتي يعشن في العراء بعد إفراغهم من مسكنهن داخل الضيعة/ بشاعة الاستغلال والاستعباد التي تتعرض لها العاملات الزراعيات باشتوكةآيت باها/ ...

12- يُشيد بصمود النساء العاملات والكادحات في وجه القهر والاستغلال، ويؤكد أن تحرر المرأة لا يمكن فصله عن النضال ضد النظام الرأسمالي الاستبدادي التبعي.

13- يعبر عن إدانته الشديدة لإقدام السلطات على اعتقال الناشطة الحقوقية سعيدة العلمي للمرة الثانية، بتاريخ 1 يوليوز الجاري، ومتابعتها في حالة اعتقال في محاكمة عبثية تم تأجيلها إلى يوم 8 يوليوز 2025. ويطالب بالإفراج الفوري عنها ووقف كل أشكال التضييق التي تستهدفها بسبب مواقفها الحرة.

14- يندد بتأكيد الحكم الاستئنافي القاسي في حق الطالبة يسرى الخلوفي بالكلية المتعددة الاختصاصات بتازة التي أدينت ب 8 أشهر حبسا نافذاو 4أشهرموقوفة التنفيذفي خطوة جديدة تعكس تصاعد الهجوم على الحريات الأكاديمية والطلابية،و يطالب بالإطلاق سراحها

15- يجدد مطالبته بالإفراج الفوري عن كافة المعتقلين/ات السياسيين/ات وفي مقدمتهم معتقلي حراك الريف، ومعتقلي/ات الرأي والتعبير، وكل رموز النضالات الشعبية من أجل الكرامة والحرية والديمقراطية والعدالة والمساواة.

16- يوجه دعوته مكونات الحركة النسائية الديمقراطية المغربية لتكثيف الجهود ورص الصفوف لبناء جبهة نسائية تقدمية دفاعا عن حقوق النساء بما يضمن الكرامة والعدالة والمساواة التامة.

17- يدعو مكونات الحركة النسائية الديمقراطية على الصعيد العالمي وفي مقدمتها مكوناتها الماركسية الى بناء جبهة نسائية أممية تقدمية، ماركسية عالمية ضد الإمبريالية العالمية والصهيونية والرجعية.

وختامًا، يُجدد المجلس الوطني للقطاع النسائي لحزب النهج الديمقراطي العمالي التزامه بخط الحزب الماركسي-اللينيني، ويعبر عن عزمه على مواصلة النضال الميداني والتنظيمي من أجل التحرر الوطني والديمقراطية والاشتراكية، دفاعًا عن حقوق النساء وكرامتهن، ومن أجل بناء حزب الطبقة العاملة، أداة التغيير الجذري في بلادنا.

عن المجلس الوطني للقطاع النسائي
06 يوليوز2025

حين يصمت الشرق: انهيار وهم التعددية وبزوغ الأممية الشعبية (الجزء 3)

أبوعلي بلعزيان.

المبحث الثالث: الصين وصمت الجغرافيا المحسوبة؟

إذا كانت روسيا قد صنعت لنفسها صورة «العدو الموضوعي للغرب»، فإن الصين اختارت طريقًا أكثر دهاءً: الصعود البطيء، التوسع التجاري، والحياد المعلن في النزاعات الدولية. غير أن هذا الحياد، حين يوضع تحت مجهر التحليل الراديكالي، لا يبدو سوى قناع دبلوماسي يخفي خلفه مصالح إمبريالية ناعمة، تسعى لإعادة إنتاج الهيمنة بطريقة أقل صخبًا وأكثر تكتيكا.

صمت الصين أمام استهداف إيران لا يمكن عزله عن استراتيجيتها الكبرى القائمة على ما يمكن تسميته بـ «الاختراق الهادئ للنظام الدولي». فبكين، التي تجنبت الاصطدام المباشر مع واشنطن لعقود، لا تريد اليوم أن تُورّط نفسها في معارك مبدئية قد تكلفها مصالحها التجارية الضخمة. إن الموقف من إيران هو اختبار حاسم لطبيعة العقل الجيوسياسي الصيني، الذي يميل إلى البراغماتية المفرطة حتى في اللحظات التي تتطلب موقفا أخلاقيا صلبًا.

يُمكن فهم هذا الصمت في ضوء مشروع «الحزام والطريق»، الذي يعتبره الحزب الشيوعي الصيني حجر الزاوية في بناء «عالم متعدد الأقطاب». غير أن هذا المشروع، برغم شعاراته التنموية، لا يخرج عن منطق توسعي يقوم على السيطرة الناعمة عبر القروض، والديون، والبنية التحتية. من سريلانكا إلى كينيا، ومن باكستان إلى اليونان، تمد الصين نفوذها لا من خلال تحرير الشعوب، بل من خلال إغراقها في تبعية اقتصادية جديدة، تؤسس لما يمكن تسميته بـ «الاستعمار التنموي».

حين نضع موقف الصين من إيران في هذا السياق، نفهم أن بكين لا ترى في طهران حليفا تحرريا، بل موردا للطاقة، وسوقا للمنتجات، ونقطة عبور استراتيجية في مشروعها التجاري العالمي. لذلك، فإن تعرض إيران للتهديد أو الحصار أو حتى القصف، لا يُعدّ خسارة استراتيجية إذا لم يؤثر على تلك المصالح. أما أن تتخذ الصين موقفا مبدئيًا في هذه اللحظة، فهو ما لا تسمح به عقيدة البرود الاستراتيجي التي تتبناها.

إن خطاب الصين الرسمي القائم على «عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول» يبدو، للوهلة الأولى، أخلاقيًا ومحترمًا للسيادة. لكنه في جوهره انسحاب من المعركة ضد الإمبريالية، وامتناع عن نصرة الشعوب المضطهدة. فحين تُقصف طهران، وتُحاصر فنزويلا، وتُجوع غزة، ويُسحق اليمن، وتبقى بكين في موقع المراقب الصامت، فإننا أمام سياسة نفعية مغلفة بخطاب السيادة.

هذا الموقف لا ينفصل عن البنية الاقتصادية والسياسية الداخلية للصين، والتي أصبحت اليوم واحدة من أكبر النماذج في توحيد الرأسمالية مع الدولة السلطوية. فالصين ليست دولة اشتراكية إلا في الاسم، بل هي نموذج فريد من «رأسمالية الدولة»، حيث تدار الثروة العامة لخدمة نخبة بيروقراطية تتحكم في السوق، وتُخضع العمال، وتقمع الاحتجاجات، وتحافظ على استقرار سياسي صارم لا يفسح مجالا للنقاش الديمقراطي أو للمبادرة الشعبية المستقلة.

وهكذا، فإن الصين لا تختلف في جوهرها كثيرًا عن الولايات المتحدة، سوى في الوسائل. وإذا كانت واشنطن تمارس هيمنتها بالسلاح والدولار، فإن بكين تمارسها من خلال العقود والطرقات والديون والتكنولوجيا. كلاهما يسعى للهيمنة، لكن بلغة مختلفة. ولذلك فإن رهان البعض على الصين كقوة «تحررية» هو رهان على وهم.

الأدهى أن هذا الصمت الصيني يُقوّض حتى مصالحها الاستراتيجية طويلة المدى. فحين تندلع أزمة تايوان – ولا شك أنها قادمة – كيف ستقنع بكين شعوب العالم بأنها ضحية عدوان؟ بأي منطق ستطلب من دول الجنوب أن تقف معها، وهي التي لم تحرك ساكنًا حين استُهدفت إيران، أو حين حوصرت سوريا، أو حين سُفكت دماء الفلسطينيين؟ إن الصين، بهذا البرود، لا تفقد فقط صدقيتها السياسية، بل تحرق الجسور التي كان يمكن أن تبنيها مع قوى المقاومة والتحرر عبر العالم.

التحليل الراديكالي يرى في الموقف الصيني تعبيرًا عن التقاء مصالح بين النخبة الحاكمة في بكين والنظام الرأسمالي العالمي. الصين لا تسعى إلى إسقاط هذا النظام، بل إلى تحسين موقعها فيه، وربما قيادته في المستقبل. ولهذا فإنها ترفض الاصطفاف العلني مع الحركات المناهضة للإمبريالية، لأنها ترى فيها عنصرًا «مزعجًا» لمسارها التفاوضي مع الغرب، وتهديدًا لاستقرار أسواقها ومشاريعها العابرة للحدود.

في العمق، يعكس هذا الصمت رؤية ضيقة للقوة، تختزلها في الصادرات والميزان التجاري ونمو الناتج المحلي. أما المواقف الأخلاقية، والتضامن الأممي، وحق الشعوب في مقاومة الهيمنة، فليست سوى هوامش بلاغية لا تجد مكانًا في الخطط الخمسية أو تقارير الحزب.

لكن منطق الشعوب لا يشبه منطق الدول. شعوب الجنوب – من طهران إلى كراكاس، ومن غزة إلى نيودلهي – لا تقرأ المواقف بلغة الأرقام، بل بلغة التضامن. وهي تدرك اليوم أن بكين ليست حليفا موثوقًا، وأن صمتها لا يختلف كثيرًا عن القصف، لأن عدم إدانة الجريمة يشرعنها.

وإذا كان من دروس يمكن استخلاصها من هذا الموقف الصيني، فهي أن التغيير لا يُنتظر من فوق، ولا من عواصم القوة، بل من الهامش. من الجماهير التي تقاوم وحدها، وتعيد بناء المعنى من تحت الركام. وأن من يتردد في لحظة الحقيقة، يفقد الحق في الكلام حين يسقط هو.

وإذ تصمت الصين اليوم، فإنها تدفن بإرادتها ما تبقى من حلم «العالم المتعدد». وحين يأتي دورها، لن تجد من يقف معها، لأن من يتخلى عن المبادئ في لحظة اختبار، يُعاقب بوحشة العزلة حين يحين دوره.

المبحث الرابع: مأزق المحور الشرقي كتحالف تكتيكي لا تحرري؟

كثيرًا ما يُتداول مصطلح «المحور الشرقي» في التحليلات السياسية المعاصرة، للإشارة إلى تكتل غير معلن يضمّ روسيا، الصين، وإيران، وربما بعض دول الجنوب الأخرى التي تسعى إلى التموقع خارج الهيمنة الأمريكية الغربية. لكن هذا المحور، حين يُوضع تحت المجهر التحليلي الراديكالي، سرعان ما يتضح أنه تحالف تكتيكيّ هشّ، يفتقر إلى الأسس الأيديولوجية، والالتزام الأخلاقي، والرؤية التحررية الجامعة، بل ويقوم في جوهره على تبادل المصالح الظرفية ضمن نفس النظام العالمي الذي يدّعي معارضته.

1 – غياب الرؤية المشتركة.

أول ما يلفت الانتباه في بنية هذا المحور هو غياب رؤية فلسفية أو سياسية مشتركة. روسيا تسعى لاستعادة مكانة إمبراطورية مفقودة، وتدار من طرف نخب أوليغارشية ترى في «التحرر من الغرب» فرصة لتوسيع مجالها الحيوي، لا لبناء عالم بديل. الصين، من جهتها، تقدم نفسها كقوة اقتصادية صاعدة، هدفها الأساسي ليس مقاومة الإمبريالية، بل الاستفادة منها وإعادة هندستها لصالح نموذجها التجاري السلطوي. أما إيران، فهي في موقع دفاعي دائم، تكافح من أجل الصمود في وجه الحصار والعقوبات، وتبني تحالفاتها بقدر ما تسمح به ضرورات البقاء.

هذه التباينات لا تُعدّ مجرد اختلاف في الأساليب، بل تكشف عن افتقار «المحور» إلى أي مضمون تحرري حقيقي. ففي غياب بوصلة أيديولوجية واضحة، يتحول كل تنسيق إلى اتفاق مؤقت سرعان ما ينهار عند أول اختبار استراتيجي، كما هو الحال الآن في الموقف من استهداف إيران.

2 – العلاقات مبنية على الحذر لا الثقة.

التحالفات بين مكوّنات هذا المحور لا تقوم على الثقة أو التضامن، بل على الحذر المتبادل والمصلحة الموقتة. روسيا لا تثق بإيران إلا بقدر ما تخدم مصالحها في الشرق الأوسط. والصين لا تثق بروسيا إلا بقدر ما تُفيدها كشريك طاقي وخصم مشترك لواشنطن. أما إيران، فهي مضطرة للتعامل مع قوتين لا تشتركان معها لا في التجربة الثورية ولا في مشروع المقاومة، بل تتعاملان معها كأداة ميدانية للمساومة أو الاحتواء.

وهذا ما يجعل كل مواقف المحور الشرقي مرتبكة ومتناقضة: روسيا تبيع طائرات لإيران، لكنها تحجم عن الدفاع عنها دوليًا. الصين توقع اتفاقات استراتيجية، لكنها لا تجرؤ على الدفاع عنها دبلوماسيًا. إيران تراهن على الشراكة، لكنها تعلم أن لا أحد سيقف معها لحظة الحسم.

3 – منطق المصلحة لا منطق المقاومة.

التحالف الحقيقي لا يُبنى على تلاقح المصالح فقط، بل على تلاقح الرؤى والمبادئ. لكن ما يجمع أطراف هذا المحور هو منطق النفوذ، لا منطق التحرر. روسيا تريد توسيع نفوذها في آسيا الوسطى، الصين تسعى لتأمين طرق التجارة، وإيران تحاول الحفاظ على مجالها الحيوي في الخليج والشام. أما القضايا الكبرى، كفلسطين، أو العدالة المناخية، أو إلغاء الديون، أو الحق في تقرير المصير، فلا تظهر في جدول أعمال هذا المحور، إلا عندما تتقاطع مع المصالح الآنية.

والنتيجة؟ خطاب سياسي يعارض واشنطن لفظيًا، لكنه لا يُنتج بديلا حقيقيًا. كل ما هنالك هو إعادة تموضع داخل نظام لا يزال يتحكم به الغرب ماليًا، وإعلاميًا، وعسكريًا. فحتى البنك الآسيوي للاستثمار – الذي تروج له الصين كبديل للبنك الدولي – يعمل وفق منطق رأسمالي لا يختلف جوهريًا عن المؤسسات النيوليبرالية التي يدعي منافستها.

4 – المحور في مأزق الاستراتيجيا.

إن ما ينقص هذا المحور ليس فقط المبادئ، بل الاستراتيجيا. فلا يوجد تنسيق عسكري حقيقي، ولا خطة اقتصادية بديلة، ولا مشروع ثقافي مشترك يعيد تشكيل الوعي العالمي على أسس جديدة. وحتى البيانات المشتركة، حين تصدر، تبقى فضفاضة، عمومية، لا تحمل التزامات واضحة ولا تدعو إلى مسارات عملية. كل دولة في هذا المحور تدير علاقتها بالغرب بشكل مستقل، وتخشى أن يُحسب عليها موقف «عدائي» يكلفها خسائر اقتصادية أو سياسية.

هذا التردد الدائم يكشف عن مأزق بنيوي: التحالفات التكتيكية لا تبني نظامًا بديلا. ما يُبنى من غير قاعدة أيديولوجية صلبة، يتحطم أمام أول عاصفة. وكل «محور» لا ينبني على فهم نقدي مشترك لطبيعة الهيمنة، ولا على مشروع لتفكيكها، سيتحول في النهاية إلى مجرد ظاهرة إعلامية زائلة.

5 – من محور شرقي إلى محور مصالح.

إن «المحور الشرقي» في صيغته الحالية لا يختلف جوهريًا عن التكتلات التي عرفها النظام الدولي بعد الحرب الباردة: تحالفات وظيفية، تخدم إعادة توزيع القوة، دون المساس بجوهر النظام. وبالتالي، فإن التراهن عليه من طرف قوى المقاومة في الجنوب لا يمكن إلا أن يؤدي إلى الخيبة، إن لم يكن إلى السقوط في التبعية من جديد، لكن هذه المرة تحت قناع جديد.

فالتحرر لا يكون عبر نقل مركز الهيمنة من واشنطن إلى بكين أو موسكو، بل عبر كسر هذا المركز من أساسه، وإعادة تعريف مفاهيم السيادة، والعدالة، والاقتصاد، والكرامة، على يد الشعوب، لا على موائد الكبار.

ثقافتنا وثقافتهم

عبداللطيف صردي

ان هجر (بضم الهاء وتكسير الجيم وتشديدها)معرض الكتاب الدولي من الدار البيضاء الى الرباط.لاسباب تبقى مبهمة .فان معرض الكتاب المستعمل رد الاعتبار ومسح نسبيا هذا الغبن الذي لحق بالمدينة.فبدون بهرجة وبادجات ومرافقي وزير الثقافة ومثقفي الصالونات والساندويشات وزحام سيارات النقل في التعليم الخصوصي وطوابير وصخب الميكروفونات .هنا المكان مفتوح. والدخول مجاني .خيمات بسيطة كتب وضعت بعفوية وهي من النفائس بأثمان بخسة .زوار من كل الفئات العمرية والاجتماعية متعطشون لفعل القراءة .هدوء وصمت يوحي بالطمأنينة.خيمة الندوات يؤطرها أساتذة مشهود لهم بماضيهم الطويل في البحث العلمي وبمواقفهم من أجل وطن كريم واخرون في بداية المشوار يسعون سعيا لنقل مشعل المعرفة . ومثقفون من مشارب وتجارب أجيال مختلفة اسسوا ويؤسسون وراكموا ثقافة بديلة .يجمعهم الدفاع عن الثقافة الوطنية الديمقراطية الشعبية التي تحرر الانسان وتكسبه هويته الحقيقية وتحرره من الاستلاب خاصة في مدينة في حجم البيضاء.كتبيون افنوا زهور العمر في دعم القراءة في صمت رغم ضنك الحياة.

وانت تجوب هذا الفضاء البسيط والعميق والغني برموزه تشعر بأن المعرض يصرخ بأعلى صوته لنا ثقافتنا ولكم ثقافتكم .فشتان بين ثقافة الفردانية والاستهلاك والتيه والشوفينية. وثقافة محملة ببناء الانسان الذي يحمل قيم الجماعة والتازر والكرامة وعزة النفس يتقاطع فيها ماهو طبقي ووطني وقومي وكوني.

فتحية اكبار لهؤلاء المثقفين وللكتبيين انهم بحق جنود الخفاء.

رسالة إلى أم غسان:
زغرودة الدم والطحين

سليمان الهواري

الليلة يزغرد الدمع مرة أخرى يا أم غسان
الليلة ذكرى نكستنا يا سيدة الأرض والأجراس أخرسها الأوغاد في بيت لحم ..
لا صلاة اليوم في القدس وزناة الأرض أسكتوا صوت الله في سماء فلسطين ..
لا عهد هنا في بلد النبي صالح و الأصفاد تكبل معصمي طفلة عانقت مصير الوطن ..
فسلام الحزن يا كل الصبايا في فلسطين
يا كل فلاحات فلسطين .. يا كل المقاتلات في فلسطين ..
يا كل الأسيرات في فلسطين .. يا كل الشهيدات في فلسطين ..
يا كل الأمهات في فلسطين ..
سلام أيتها الراسخة في كتاب العشق الأبدي
أتعبنا الوجع يا رفيقة الحلم ،
فتعالي نهزأ من هذا العالم ،
ونحكي لبعضنا
كل التفاهات الصغيرة والممكنة
فلا شيء يستحق تعب عاشقين ..
تعالي
نضحك فعلا وبلا سبب ..
تعالي نسخر من كل هذا العالم الغارق في الحرب وفي معارك النفط والغاز والبشر ..
إنهم ومن دمنا يهيؤون المسرح والذبيحة ونحن كما بلهاء نستعد للفرجة الأخيرة ..
إنهم يشربون أنخاب نكساتنا في قلب الكعبة هذه المرة
ولا بواكي لطفلة غادرت أبيض زفافها دون وداع
سوى حبيب تمرغ على قبرها
وهي تطير في فستان عرسها الأبيض بين الأرض والسماء ،
تزرع موعدا للعاشقين على سفوح الأسلاك الشائكة في غزة الشاهدة والشهيدة ..
فبالله عليك يا سيدة الأرض الجريحة
تعالي
نصطف كأطفال ثم نتبول على كل النياشين المزيفة
وعلى ثوارنا الملهمين .. وعلى أحزابنا الملهمة . وعلى تاريخنا الملهم حد البكاء
نتبول عليهم حقا
ثم ننفخ عليهم معا كشمعة تخمد تحت ريح ضحكاتنا ،
تعالي
نعيد تقسيم هذه الأرض التعيسة كما لو كانت قطعة شوكولاطة
ثم نلتهمها معا في قبلة جنون ..
فقط كي أرتمي في حضنك كطفل أشاغب في تفاصيلك البعيدة ..
فقط كي أقول لك أني أحبك حقا يا أم غسان ..
وأني أعشقك حقا .. وأني أعبدك حقا ..

من قصائد الطوفان ..

مرحى بالحرب حين تسقط الراء

نورالدين موعابيد

يثبت المؤرخون أن المحدد الرئيس في نسيج العلاقات الدولية، هو الثنائية الضدية: الحرب/السلم(السلام)، بل إن الدول الأمبريالية بتوجهاتها الليبرالية المتوحشة (الهمجية) تخلق الحروب خلقا، وتصنع «دواعيها»، صنعا، فليس غريبا البتة أن تخصص مجلة فلسفية أحد أعدادها لما سمته «فن الحرب»-Philosophie maga zine n:376 Mars 2025. ولا بد من الإشارة إلى أن من مُدهشات اللغة ظاهرة التقاليب، فلا يضيرني شيء إن أنا ميزت في الدال: ح/ر/ب إبدالاته بفضل خلخلة بنية أحرفه من وجهة موقعة الحاء، الراء، الباء.. فالطريف، المستظرف أن المادة المعجمية تمنح من الدوال تمثيلا، لا حصرا: البحر، الربح، الحبر، الرحب.. ولعل ما يثير هنا هو أن سالبيات الحرب تتحول إلى إيجابيات نظير أن البحر أريحيّ، مضياف يجود بالثروات الحبلى واعدا بورود نضرة، وأنخاب جديدة، إلى حد أن الدر في أحشائه كامن، وبتأثير جاذبية القمر يعرف ظاهرتي المد والجزر.. ولذلك كان حاضن الحضارات الإنسانية التي تأسست على ضفاف البحار و الأنهار. وقل القول نفسه بالنسبة إلى الربح المنزّه عن أن يكون براغماتيا، انتفاعيا ضيقا، وإنما هو ربح جمْعيّ يدق مسمارا غائرا في نعش التفاوت الطبقيّ علة المآسي.. وأقدر أن اكتشاف الحبر يوازي اكتشاف النار والاهتداء إلى استعمال اليد؛ إذ به-إلى جانب أدوات أخرى- خلّد الإنسان أيامه الغرّ، ولياليه القمراء مُبدعا، مبتكرا قبل هذه التحولات التي فرضتها التكنولوجيا.. والرحب، أو الرحيب، أو الرحاب.. هو الواسع، الشاسع، الفسيح الممتد.. ومما يستشهد به المعمّمون (ضاقت عليهم الأرض بما رحبت..)، أما الروائيّ دوستويفسكي فقد قال منزعجا: «تتسع جهنم للبشر جميعهم. «وغالبا ما تدثر الرحابة الصدر، لذلك يقولون «تقبل الأمر بصدر رحب.»، ومن ثمة يكسبون الدال(الرحب) دلالات سوسيوسيكولوجية، مجازية. ولا أجانب الحقيقة إن قلت إنّ الحرب متعددة «التمظهرات»، فهي تكون تارة حربا سياسية، عسكرية، وتكون تارة ثانية اقتصادية، وتكون ثالثة نفسية، ورابعة أهلية، وخامسة صليبية، وأخرى باردة...و تجرّب حتى الأسلحة البيولوجية معتمدة التكتيك والاستراتيجيا حسب موازين القوى، و وفق الاختيارات الكبرى. وعندي أن أخطر ما تواجهه البشرية بعد الحرب هو تداعياتها ومضاعفاتها على المستويات جميعها.. فلا مناص لأحرار العالم من النضال ساعين إلى إسقاط الراء من «الحرب» لتغدو حينئذ القيمة الكونية السامية: «الحب»، هكذا يتيسر تحيين القيم الأخرى (الحرية، المساواة، الإخاء..).. فلماذا لا نقول إنّ الحب سجال، بدل ترداد القول المأثور «الحرب سجال»؟!.. وإذا كان من حرب مشروعة، فهي تلك التي تكون دفاعا عن الديمقراطية، أو ابتغاء استرداد حق مهضوم، نظير الحروب التي عاشها/يعيشها الفلسطينيون مثلا.. وأختم بنص نثريّ اختلف النقاد والقراء في المنسوب إليه، فتأرجحوا بين محمود درويش، وجبران خليل جبران.. يقول النص: «ستنتهي الحرب ويتصافح القادة، وتبقى تلك العجوز تنتظر ابنها الشهيد، وتلك الفتاة تنتظر زوجها الحبيب، وأولئك الأطفال ينتظرون والدهم البطل، لا أعلم من باع الوطن، ولكني أعلم من دفع الثمن.» القادة الحقيقيون هم القادة الشرفاء من أحرار الشعوب المناضلة، لذلك لن يصافحوا «القادة»، قتلة الأطفال، فما بالك بالنساء والرجال؟!، إنهم مجرمو الحروب القذرة، الساديون، مصاصو دماء الأبرياء.

مارس 2025

ايوب حبراوي :

إن وحدة الفصائل الديمقراطية التقدمية، أو تنسيقها الميداني على الأقل، هو الخيار الوحيد القادر على فتح أفق سياسي وتنظيمي جديد في الجامعة المغربية، في ظل الهجوم العنيف الذي يشنّه النظام على التعليم العالي العمومي.

تقديم

نسضيف في هذا العدد من جريدة النهج الديمقراطي الذي خصص ملفه لواقع الحركة الطلابية في المغرب، الرفيق أيوب حبراوي، عضو المكتب المحلي للنهج الديمقراطي العمالي بتطوان ومنسق وطني سابق لفصيل طلبة اليسار التقدمي، نحاوره حول واقع الحركة الطلابية وسبل تجاوز ازمتها.

■ ما هي الاستراتيجية التي اعتمدها النظام لمحاولات تلجيم النضالية التاريخية للاتحاد الوطني لطلبة المغرب؟

● منذ تأسيسه سنة 1956، شكّل الاتحاد الوطني لطلبة المغرب إطارًا نقابيًا يمثل طلاب الجامعة المغربية، لكنه لم يلبث أن أصبح مع مرور السنوات أحد أهم الفاعلين في الساحة السياسية والاجتماعية، خاصة في ظل غياب تنظيمات شبابية مستقلة وقادرة على التعبير عن تطلعات الجيل الجديد. وبداية من ستينيات القرن الماضي، بدأ أوطم يمارس ضغطا سياسيًا حقيقيًا على الدولة، ليس فقط من خلال مواقفه الوطنية والدولية، بل أيضًا من خلال انخراطه القوي في المعارك الاجتماعية والديمقراطية، سواء في الجامعة أو في المجتمع بشكل عام. وقد بلغ هذا الضغط ذروته خلال انتفاضة 23 مارس 1965، حين كان الطلبة في قلب الأحداث، يوجهون الشعارات، ويؤطرون المسيرات، ويعبّرون عن غضب شعبي تجاوز حدود الحقل التعليمي.

أمام هذا التحول، لم يتردد النظام في تصنيف الاتحاد كخصم سياسي، وتبنى استراتيجية متكاملة تهدف إلى تلجيمه وتجريده من أي قدرة على التأثير الفعلي. تمثلت أولى أدوات هذه الاستراتيجية في القمع المباشر، إذ عرفت الجامعات المغربية خلال سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي موجات واسعة من الاعتقالات في صفوف مناضلي الاتحاد، وتعرض عدد كبير منهم للتعذيب والمحاكمات، بل إن البعض دفع حياته ثمنًا لمواقفه. وبلغ القمع ذروته حين قررت الدولة حظر الاتحاد سنة 1973، رغم أن الاتحاد ظل حاضرًا في الواقع النضالي انداك الى ان تم رفع الحظر القانوني سنة 1979، و بعدها اتخذت النظام تكتيك اخر يهدف الى تشتيت الاتحاد الوطني من الداخل و ذلك ما شهدناه سنة 1981 حين ساهم بشكل كبير في افشال المؤتمر 17.

لكن الدولة لم تكتف بالقمع كوسيلة وحيدة، بل طورت أدواتها لتشمل جوانب مؤسساتية وأيديولوجية. إذ اتجهت نحو خوصصة متدرجة للتعليم العمومي، وفرضت قوانين جديدة تهدف إلى تحويل الجامعة إلى فضاء منزوع الدلالة السياسية. تم تفكيك السكن الجامعي، تقليص المنح، فرض سياسات تعليمية تضفوية. كل هذه الإجراءات هدفت في عمقها إلى تحويل الطالب من فاعل اجتماعي إلى مستهلك معزول، فاقد للقدرة على التنظيم والانخراط في معارك جماعية. كانت الرغبة واضحة في القضاء على أي إمكانية لإعادة بناء قوة جماهيرية طلابية قادرة على التأثير في السياسات العمومية.

في موازاة ذلك، اعتمدت الدولة على سياسة «فرّق تسد» داخل الجامعة، من خلال تغذية الانقسامات الفصائلية وتشجيع بعض التيارات العنيفة خصوصا الاسلاميين، على حساب القوى التقدمية والجذرية. تم التساهل مع بعض الأشكال الدينية أو الإصلاحية من النشاط الطلابي، التي لا تضع السياسات النيوليبرالية موضع مساءلة حقيقية، بينما وُوجهت الفصائل التقدمية بالقمع والمنع، في محاولة لعزلها عن القاعدة الطلابية وتقديمها كعناصر مشوشة أو خارجة عن القانون. هذه السياسة أدت إلى تفكك وحدة الحركة الطلابية، وأفقدت الاتحاد الوطني القدرة على لعب دوره التاريخي كإطار موحّد لكل الطلبة.

ومع مرور الوقت، أصبح من الواضح أن النظام لا يريد فقط إضعاف أوطم، بل يسعى إلى إعادة صياغة علاقة الطالب بالجامعة، وبالمعرفة، وبالفضاء العمومي ككل. فتم تسليع التعليم، وتحويل الجامعة إلى مجرد منصة تقنية لتخريج يد عاملة قابلة للتكيّف مع شروط السوق، دون أي مضمون نقدي أو ارتباط حقيقي بقضايا المجتمع. لم تعد الجامعة كما أرادها الطلبة المناضلون فضاء لتشكيل الوعي، بل صارت مكانًا فارغًا من أي محتوى سياسي، حيث يُمنع النقاش، وتُقمع الاحتجاجات، وتُحاصر كل أشكال التعبير المستقل.

ورغم كل ذلك، لم تستطع الدولة القضاء تمامًا على الجذوة النضالية التي يحملها الاتحاد الوطني لطلبة المغرب. فقد ظل هذا الكيان رمزًا في الذاكرة الجماعية الطلابية، واستمرت بعض الفصائل المناضلة في الدفاع عن الجماهير الطلابية، والعمل على إعادة بناء الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، ولو في شروط بالغة الصعوبة. إن ما يميز هذه التجربة هو قدرتها على الصمود رغم الاستنزاف الطويل، وهي شهادة على أن الحركة الطلابية، مهما بلغ ضعفها التنظيمي، لا تزال تحمل في داخلها إمكانيات الانبعاث، متى ما توفرت الشروط الذاتية والموضوعية لذلك.

■ كيف و لماذا انشطر الاتحاد، كمنظمة نقابية لكل الطلاب إلى عدة فصائل متباعدة يسود العداء فيما بينها؟

● منذ تأسيسه، كان الاتحاد الوطني لطلبة المغرب يعكس التنوع الفكري والسياسي الموجود داخل المجتمع الطلابي، حيث تعددت الفصائل والتيارات، وكان هذا التنوع أمرًا طبيعيًا في أي حركة نضالية شبابية. وكانت الاختلافات في الرؤى والأفكار تمثل عادة غنىً وتنوعًا يُثري النقاش ويقوي العمل الجماعي، شريطة أن تتم إدارة هذه الاختلافات بروح ديمقراطية واحترام متبادل، وضمن إطار وحدة وطنية مشتركة.

لكن المشهد تغير بشكل جذري بعد فشل المؤتمر السابع عشر، الذي شكل نقطة تحوّل درامية في مسار الاتحاد، وبداية لمرحلة الحظر العملي المفروض من النظام على الحركة الطلابية. في هذه المرحلة، برزت الفصائل الإسلامية كقوة جديدة داخل الجامعة، وكانت أول من لجأ إلى استخدام العنف كأداة لتصفية الحسابات السياسية داخل الفضاء الطلابي. هذه الممارسة لم تكن بعيدة عن استراتيجيات النظام الذي وجد في تصاعد العنف والانقسامات فرصة ثمينة لتفتيت الحركة الطلابية. وللأسف، لم تقتصر ظاهرة العنف على الفصائل الإسلامية فقط، بل مارستها أيضًا بعض الفصائل اليسارية، مما أدى إلى تعميق الصراعات الداخلية وتعطيل أي جهود حقيقية لإعادة بناء تنظيم طلابي قوي وموحد. هنا يظهر بوضوح كيف استفاد النظام من هذه الانقسامات؛ ففي ظل هذه النزاعات الداخلية، باتت الحركة الطلابية عاجزة عن تقديم أي مقاومة فعالة للسياسات القمعية والتعليمية النيوليبرالية التي كانت تستهدف الجامعة المغربية. إذ أن النظام لا يرغب في وجود إطار طلابي موحد قادر على التعبير عن مطالب الشعب وقيادة نضالات حقيقية، بل يريد حركة ممزقة، تخضع بسهولة للضغوط، ولا تشكل تحديًا حقيقيًا لسياساته. لذلك، عمل النظام على تغذية هذه الخلافات، سواء عبر تقديم الدعم المباشر لبعض الفصائل أو من خلال غض الطرف عن ممارسات العنف والتشويش التي تضعف الحركة الطلابية.

تطورت الأمور إلى درجة أن لكل فصيل مواقع جامعية خاصة به، حيث سيطر على فضاءات معينة واستغلها كساحة للصراع مع الفصائل الأخرى، مما حول الجامعة إلى ساحة من النزاعات الجزئية والصراعات الفئوية، بعيدًا تمامًا عن الهدف الأساسي وهو الدفاع عن حق الطلبة في تعليم مجاني وعالي الجودة، ومواجهة سياسات التهميش والتسليع التي يفرضها النظام على التعليم. هذا التمزق الداخلي لا يخدم الحركة الطلابية فحسب، بل يصب مباشرة في مصلحة النظام، الذي يرى في هذا الانقسام أداة لإضعاف أي مشروع نضالي جامع قادر على مقاومته. كلما تعمقت الصراعات الداخلية، قلّت قدرة الاتحاد على بناء جبهة نضالية موحدة، وأصبح أكثر عرضة للتلاعب السياسي والاقتصادي، وللانزلاق نحو الفوضى التي تبرر مزيدًا من القمع والتدخل الأمني.

إن هذه السياسة الاستراتيجية لتفكيك الحركة الطلابية وإغراقها في صراعات داخلية تعد نموذجًا من نماذج السياسات النيوليبرالية التي تستهدف تدمير أي شكل من أشكال التنظيم الجماعي الذي يمكن أن يهدد مصالح الرأسمال والسلطة الحاكمة. النظام بهذا الأسلوب ينجح في تحويل الطلبة من قوة تنظيمية فاعلة إلى مجموعات متفرقة لا تعبر عن أفق سياسي واضح، ويُبعد النقاش الطلابي عن القضايا الجوهرية، مثل مجانية التعليم، وتحسين شروط الدراسة، وضمان الحق في التنظيم والتعبير. في المقابل، يظل التحدي الأكبر للحركة الطلابية هو تجاوز هذه الانقسامات، وإعادة بناء الوحدة على أسس ديمقراطية، تُعيد للطلبة صوتهم، وتجمع قواهم في جبهة نضالية موحدة تواجه سياسة النظام وتطالب بإصلاحات حقيقية في الجامعة والمجتمع. فبدون هذه الوحدة، يبقى الواقع السياسي للجامعة هشا، وتستمر في لعب دور تابع يخدم فقط مصالح النظام دون أن يُحدث أي تغيير جوهري في أوضاع الطلبة ومستقبل التعليم الوطني.

■ كيف ترون أفاق العمل و هل هناك إمكانية التنسيق بين بعض الفصائل او كلها بهدف استرجاع وحدة المنظمة، وحدها الكفيلة للتصدي و مواجهة مخطط النظام الهادف إلى تخريب الجامعة العمومية و تفويتها للراسمال؟

● رغم الواقع الصعب الذي تعيشه الحركة الطلابية، والذي يتّسم بالتشرذم والصراعات الفصائلية، والتراجع الكبير في حضور الاتحاد الوطني لطلبة المغرب كإطار نقابي موحّد، فإن آفاق العمل الوحدوي لم تنعدم بالكامل. بل إن التناقضات العميقة التي أنتجها النظام داخل الجامعة، عبر سياسات التدمير الممنهج للتعليم العمومي، وتفويت الفضاء الجامعي للرأسمال والرداءة، تضع الفصائل الديمقراطية التقدمية تحديدًا أمام مسؤولية تاريخية لم يعد ممكنا التهرب منها.

لا يمكن لأي فصيل تقدمي، مهما كانت مرجعيته أو حجمه أو موقعه، أن يتصدى منفردًا لهجوم بهذا الحجم، ولا يمكن لأي موقع طلابي أن يبقى بمنأى عن آثار الخوصصة، وضرب المجانية، وتشتيت الحياة الجامعية. وهذا ما يجعل من استعادة وحدة المنظمة، الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، ضرورة موضوعية وليست مجرد خيار طوعي. إنها مسألة تتعلق بإمكانية وجود مقاومة طلابية فعالة من عدمها، أي أن الوحدة لم تعد شعارًا، بل شرطا للوجود نفسه. ومن هذا المنظور، فإن المدخل الحقيقي لإعادة بناء المنظمة لا يمكن أن يكون مجرد اتفاق تنظيمي فوقي، بل يجب أن ينبثق من معركة طلابية وطنية شاملة، تنخرط فيها كل الفصائل الديمقراطية التقدمية، وتتلاقى فيها الإرادات النضالية لمختلف المواقع الجامعية. معركة ميدانية، جماهيرية، واضحة المطالب والأهداف، تُعيد خلق التراكم الضروري على قاعدة النضال المشترك، وتفتح الأفق أمام بناء وحدة نضالية فعلية من أسفل، تتجاوز الأوهام والانغلاق، وتؤسس لوحدة ديمقراطية صلبة، نابعة من شروط الواقع ومن حاجات القواعد الطلابية.

إن هذه المعركة الوطنية لا يجب أن تكون مجرد شعار، بل يجب أن تتجسد في خوض معارك جماهيرية ملموسة ضد السياسات النيو-ليبرالية التي تستهدف الجامعة العمومية، وعلى رأسها ضرب مجانية التعليم، وتفويت الخدمات الجامعية

للقطاع الخاص، وتسليع التكوين والمعرفة. كما يجب أن تشمل التصدي لظاهرة التطبيع الأكاديمي المتزايدة، التي تحول الجامعة إلى منصة للاختراق الصهيوني الناعم، وتفصل البحث العلمي عن قضايا التحرر والعدالة، وهي ظاهرة خطيرة تهدد استقلال الجامعة وهويتها الوطنية والتاريخية.

إلى جانب ذلك، هناك معارك مطلبية نقابية ملحّة وراهنية، يمكن أن تشكل أرضية ميدانية لتقارب الفصائل، وعلى رأسها: المعركة من أجل المنحة باعتبارها حقا اجتماعيًا غير مشروط، والنضال من أجل توسيع الولوج إلى سلك الماستر والدكتوراه على أسس تكافؤ الفرص، إضافة إلى معركة الدفاع عن السكن الجامعي وتحسين شروطه، والتصدي لظواهر المحسوبية والتمييز داخله. كل هذه الملفات ليست هامشية، بل تعبّر عن جوهر الأزمة التي تعيشها الجامعة المغربية، وتحتاج إلى أفق نقابي موحّد قادر على تأطيرها وتصعيدها. هذا لا يعني أن الطريق سهل. فالانقسامات التي رسّخها الحظر العملي منذ 1981، والتراكمات السلبية التي خلفها منطق الهيمنة والإقصاء، والتدبير الفوقي للعمل الطلابي، كلها معوّقات حقيقية. ولذلك، فإن أي أفق تنسيقي اليوم يجب أن ينطلق من داخل الفصائل الديمقراطية التقدمية التي لا تزال تحمل مشروعًا نقابيًا جماهيريًا، وتؤمن بضرورة التنظيم الديمقراطي، والانفتاح على القواعد الطلابية، والعمل من داخل هوية أوطم ومبادئها. هذا الأفق لا يُبنى إلا على قاعدة الاعتراف المتبادل، والقطع مع منطق احتكار الشرعية أو التحكم في القرار، والاشتغال على أرضية واضحة تدمج النضال الميداني اليومي مع التراكم السياسي والتنظيمي نحو إعادة بناء فعلية. ولعل بعض المبادرات الموضعية الناجحة في مواقع محددة تظهر أنه حين تكون الإرادة متوفرة، وحين يُبنى التنسيق على أساس المصلحة المشتركة في مواجهة العدو الطبقي، يصبح الانفراج ممكنًا، ويصبح الطريق إلى الوحدة أكثر وضوحًا.

إن وحدة الفصائل الديمقراطية التقدمية، أو تنسيقها الميداني على الأقل، هو الخيار الوحيد القادر على فتح أفق سياسي وتنظيمي جديد في الجامعة المغربية، في ظل الهجوم العنيف الذي يشنّه النظام على التعليم العالي العمومي. وكل تأخر في بناء هذا الأفق لن يضر الفصائل فقط، بل سيضر آلاف الطلبة الذين لم يعودوا يرون في الجامعة سوى محطة انتظار في طريق البطالة، والتهميش، والاغتراب عن قضايا المجتمع.

الجبهة الشعبية تُحذّر من مخطّط خطير ومشبوه يستهدف قطاع غزة وتحويله إلى مشروع استثماري على أنقاض «غزة ليست عقاراً للبيع ولن تمرّ مشاريع التهجير والتسليع»

• تُحذّر الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بشدّة من المخطّط الخطير والمشبوه الذي كشفته صحيفة فايننشال تايمز، والذي يقوده رجال أعمال صهاينة بالتعاون مع شركة بوسطن كونسالتنغ غروب الأمريكية ومؤسسة توني بلير، بهدف تصفية القضية الفلسطينية من بوابة قطاع غزة، وتحويله إلى مشروع استثماري يُقام على أنقاض شعبنا.

• إنّ هذه الخطة المشبوهة، التي تحمل عنوان «الثقة الكبرى»، هي نسخة جديدة من مشاريع تهويد الأرض وتفكيك القضية الفلسطينية عبر تسويق «السلام الاقتصادي» كبديل عن الحقوق الوطنية، وفرض وقائع استعمارية تخدم رؤى الاحتلال الصهيوني وامتداداته الإقليمية والدولية. وهي تستهدف – بشكل مباشر – اقتلاع مئات آلاف الفلسطينيين من أرضهم عبر إغراءات مالية ومساعدات مشبوهة، وتحويل القطاع إلى منطقة اقتصادية خاضعة لإدارة الاحتلال.

• تؤكد الجبهة أنّ هذه المشاريع، بما تحمله من تخيّلات استعمارية، تشكّل امتداداً لرؤية نتنياهو التصفوية، وتندرج ضمن مخططات تهجير جماعي وتفكيك الكيانية الوطنية الفلسطينية، وتحويل غزة إلى «ريفيرا استعمارية» تدار بأموال جهات مشبوهة، وتباع أراضيها للمستثمرين، في محاولة لاختراع نظام استيطاني جديد تحت مسمى «الاستيطان الصناعي».

• تحذر الجبهة أي جهات دولية من التورط في هذا المخطّط، الذي لن يكون له مستقبل سوى الفشل، كما فشلت كل محاولات تصفية قضيتنا. وتؤكد أن غزة ليست عقاراً للبيع، بل جزء حيّ وأصيل من أرض فلسطين التاريخية، ولا يمكن لأيّ قوة في العالم أن تنتزعها من أهلها، لا بالإبادة، ولا بالحصار، ولا بالتدمير الممنهج، ولا بالتهجير.

• تدعو الجبهة كل قوى شعبنا إلى رفع مستوى الحذر واليقظة، وتحصين الجبهة الداخلية في مواجهة مشاريع التهجير وإعادة الإعمار المشروطة والملغومة، والتوحّد في مواجهة هذه المشاريع الاستعمارية المشبوهة، والتمسّك بالحقّ التاريخي في الأرض والعودة والحرية.

• إنّ شعبنا الفلسطيني، وفي القلب منه أهلنا في غزة الصامدة، سيواجهون هذه المشاريع بكل قوة وصلابة، ولن يسمحوا للأمريكان أو الصهاينة أو تحالف المال والاستعمار بتمرير مخططاته فوق ركام شهدائنا وجراح أطفالنا.

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين
دائرة الإعلام المركزي -7 -تموز/يوليو- 2025

السودان:

في ذكرى انقلاب 30 يونيو 1989.

في مثل هذا اليوم قبل ستة وثلاثين عاماً، تعرّضت إرادة الشعب السوداني لعملية إغتيال سياسي بإنقلاب عسكري نفّذه حزب الجبهة القومية الإسلامية، الذراع السياسية لجماعة الإخوان المسلمين في السودان، على النظام الديمقراطي المنتخب في السودان، في 30 يونيو 1989. وكان ذلك بداية لمسار طويل من القمع والتخريب الممنهج، أدخل البلاد في نفق مظلم لم تخرج منه حتى اليوم.

لم يكن الإنقلاب سوى عملية إختطاف منظمة للدولة عبر خلايا داخل القوات المسلحة ومليشيات شبه عسكرية تابعة للجبهة، أسفرت عن تصفية شاملة للحياة المدنية: تم حل الأحزاب، وقُيّدت الحريات، وأُغلقت الصحف، وعُطّل العمل النقابي بالكامل. وتبع ذلك حملة إعتقالات واسعة في معتقلات سرية تُعرف بـ"بيوت الأشباح"، مورست فيها أبشع صنوف التعذيب النفسي والجسدي بحق المعارضين.

وفي ما سُمي بـ"حملة الصالح العام"، فُصل آلاف العاملين من الخدمة المدنية والعسكرية، لمجرد أنهم لا ينتمون للتنظيم الحاكم أو يُعدّون من خصومه. وبهذا التمكين السياسي، وُجّه الإقتصاد نحو النشاط الطفيلي، ونُفّذت برامج خصخصة فاسدة هدفت إلى تصفية القطاع العام، فاستحوذت عليها أقلية طفيلية من الإسلامويين، مما قوّض قطاعات الإنتاج الأساسية وأضعف مؤسسات الدولة.

وفي الجنوب ودارفور ومناطق النزاع الأخرى، حوّل النظام البلاد إلى ساحات حرب مفتوحة تحت شعارات الجهاد، وجنّد المليشيات القبلية، وفتح باب التجنيد الإجباري عبر ما سُمّي بالدفاع الشعبي، لتغذية آلة الحرب والقمع والإبادة الجماعية. وعلى الصعيد الخارجي، تورّط النظام في رعاية مخططات إرهابية، مما جلب على السودان عزلة دولية وعقوبات خانقة لا تزال آثارها ماثلة.

ورغم هذا الخراب الممنهج، سقط رأس النظام تحت ضغط ثورة شعبية عظيمة في ديسمبر 2018، بعد أن تنكّرت له لجنته الأمنية، التي سعت للإلتفاف على مطالب الثورة عبر إنقلاب ناعم لم يكن سوى إمتداد مباشر لنهج 30 يونيو. وشاركت بعض قوى الهبوط الناعم في هذا المسار، متنكرة لشعارات الثورة، إلى أن إنقلب عليها العسكر مجدداً في 25 أكتوبر 2021. ومثّل ذلك التمهيد لإنفجار الحرب الأهلية في 15 أبريل 2023، التي دمّرت مقدرات البلاد، وشرّدت أكثر من 14 مليون مواطن، بينهم نحو 4 ملايين لاجئ، وسط إنهيار شبه كامل للدولة.

ورغم هذا الركام، لم تمت جذوة الثورة. فالحلم لا يزال حياً في قلوب السودانيين، يتجلى في نضالات القواعد الشعبية، التي تسعى اليوم إلى بناء أوسع جبهة جماهيرية لوقف الحرب، وإسترداد الدولة، وتحقيق أهداف الثورة.

إن ذكرى 30 يونيو ليست فقط لتأبين ديمقراطية وئدت، بل لتجديد العهد بأن لا عودة لحكم الطغمة الإسلاموية الغاشمة، وأن لا بديل عن دولة مدنية ديمقراطية، تُبنى على أنقاض الإستبداد، لا فوقه.

كلمة الميدان 4336، الخميس 3 يوليو 2025م.

حدث الأسبوع

تراجع هامش الحريات والحقوق

ل.ب

مرت 11 سنة على صدور التقرير الختامي لهيئة الإنصاف والمصالحة (2005) الذي كان يهدف إلى معالجة انتهاكات الماضي ووضع توصيات لتعزيز حقوق الإنسان والحريات العامة في المغرب. غير أن واقع الحريات في المغرب لا يزال يواجه خروقات وتراجعات كبيرة، وفقا لتقارير المنظمات الحقوقية المحلية والدولية وما يسجل من انتهاكات يومية.

أبرز هذه الخروقات تتجلى في استمرار تقييد حرية التعبير، خاصة في قضايا النقد السياسي، والملاحقات القضائية ضد نشطاء وصحفيين ومدونين؛ وتقييد الحق في التظاهر، مع استخدام القوة المفرطة أحيانًا؛ ووضع العراقيل أمام منظمات المجتمع المدني بمنع أنشطتها أو رفض تسليم وصولات إيداع ملفاتها القانونية أو رفض حتى تسلم الملفات من طرف السلطات؛ واستعمال القضاء والأحكام الجائرة لقمع المعارضين.

وبسبب القوانين المقيدة لحرية الصحافة مثل المادة 105 من قانون الصحافة التي تجرم «الأخبار الزائفة» أو المتابعات القضائية للصحفيين المستقلين، وسيطرة الدولة على الإعلام العمومي، صنف المغرب في مراتب متأخرة (148 عالميًا في 2023) في مجال حرية الصحافة والإعلام.

فرغم استمرار الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ومن ضمنها الحريات العامة، هناك ادعاءات للمسؤولين بانخراط المغرب في سيرورة جديدة قوامها الديمقراطية وحقوق الإنسان، غير أننا نرى في المقابل غيابا لأي تحقيق جدي أو مساءلة للمسؤولين عن هذه الانتهاكات.

إن التحدي الأكبر اليوم أمام غياب الإرادة السياسية لدى الدولة في تطبيق الحد الأدنى مما التزمت به في توصيات هيأة الإنصاف والمصالحة وفي المواثيق الدولية التي وقعت عليها، ومن أجل التصدي للتراجعات عن المكتسبات الجزئية في مجال الحريات وحقوق الإنسان هو تعزيز وحدة العمل المشترك بين مختلف الفاعلين الحقوقيين والديمقراطيين، ومد جسور التعاون والنضال مع القوى الحية المدافعة عن حقوق الإنسان سياسية وثقابية ونسائية وشبابية وجمعوية.